مجلة الجامعة الإسلامية

للعلوم التربوية والاجتماعية

مجلة علمية دورية محكمة

العدد الثامن - الجزء الأول

جمادى الأولى 1443 هـ - ديسمبر 2021 م

معلومات الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية

النسخةالورقية :

رقم الإيداع: 1441/7131

تاريخ الإيداع: 1441/06/18

رقم ردمد : 1658-8509

النسخة الإلكترونية :

رقم الإيداع: 1441/7129

تاريخ الإيداع: 1441/06/18

رقم ردمد : 1658-8495

الموقع الإلكتروني للمجلة :

https://journals.iu.edu.sa/ESS

البريد الإلكتروني للمجلة :

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة

iujournal4@iu.edu.sa

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

البحوث المنشورة في المجلة تعبرعن آراء الباحثـين ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

جميع حقوق الطبع محفوظة للجامعة الإسلامية

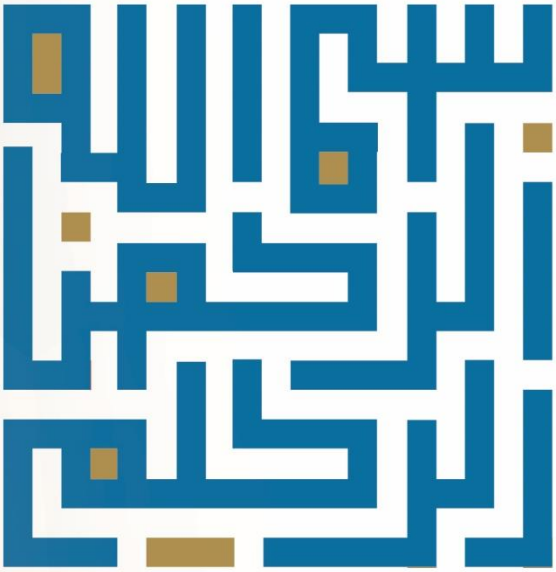

قواعد وضوابط النشر في المجلة

- أن يتسم البحث بالأصالة والجدية والإبتكار والإضافة المعرفية في التخصص.
- لم يسبق للباحث نشر بحثه.
- أن لا يكون مستلاً من بحوث سبق نشرها للباحث.
- أن يلتزم الباحث بالأمانة العلمية.
- أن تراعى فيه منهجية البحث العلمي وقواعده.
- أن لا تتجاوز نسبة الاقتباس في البحث المقدم (25%) .
- أن لا يتجاوز مجموع كلمات البحث (12000) كلمة بما في ذلك الملخصين العربي والإنجليزي وقائمة المراجع.
- لا يحق للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنشر في المجلة إلا بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
- أسلوب التوثيق المعتمد في المجلة هو نظام جمعية علم النفس الأمريكية (APA) الإصدار السادس، وفي الدراسات التاريخية نظام شيكاغو.
- أن يشتمل البحث على : صفحة عنوان البحث ، ومستخلص باللغتين العربية والإنجليزية، ومقدمة ، وصلب البحث ، وخاتمة تتضمن النتائج والتوصيات ، وثبت المصادر والمراجع ، والملاحق اللازمة (إن وجدت).
- يلتزم الباحث بترجمة المصادر العربية إلى اللغة الإنجليزية.
- يرسل الباحث بحثه إلى المجلة إلكترونيًا ، بصيغة (WORD) وبصيغة (PDF) ويرفق تعهدًا خطيًا بأن البحث لم يسبق نشره ، وأنه غير مقدم للنشر. ولن يقدم للنشر في جهة أخرى حتى تنتهي إجراءات تحكيمه في المجلة

الهيئة الاستشارية :

معالـي أ.د : محمد بن عبدالله آل ناجي

مدير جامعة حفر الباطن سابقاً

معالي أ.د : سـعيد بن عمر آل عمر

مدير جامعة الحدود الشمالية

معالي د : حسـام بن عبدالوهاب زمان

رئيس هيئة تقويم التعليم والتدريب سابقاً

أ. د : سـليمان بن محمد البلوشي

عميد كلية التربية بجامعة السلطان قابوس سابقاً

أ. د : خالـد بن حامد الحازمي

أسـتاذ التربية الإسلامية بالجامعة الإسلامية سابقاً

أ. د : سـعيد بن فالح المغامسي

أستاذ الإدارة التربوية بالجامعة الإسلامية سابقاً

أ. د : عبداللـه بن ناصر الوليعي

أسـتاذ الجغرافيا بجامعة الملك سعود

هيئة التحرير :

رئيس التحرير :

أ.د : عبدالرحمن بن علي الجهني

أستاذ أصول التربية بالجامعة الإسلامية

مدير التحرير :

أ.د : محمد بن جزاء بجاد الحربي

أستاذ أصول التربية بالجامعة الإسلامية

أعضاء التحرير :

معالي أ.د : راتب بن سلامة السعود

وزير التعليم العالي الأردني سابقا
وأستاذ السياسات والقيادة التربوية بالجامعة الأردنية

أ.د : إبراهيم بن عبدالرافع السمدوني

وكيل كلية التربية للدراسات العليا بجامعة الأزهر
وأستاذ أصول التربية بجامعة الأزهر

أ.د : بندر بن عبدالله الشريف

أستاذ علم النفس بالجامعة الاسلامية

أ.د : عبدالرحمن بن يوسف شاهين

أستاذ المناهج وطرق التدريس بالجامعة الاسلامية

أ.د : عبدالعزيز بن سليمان السلومي

أستاذ التاريخ الإسلامي بالجامعة الاسلامية

أ.د : عبدالله بن علي التمام

أستاذ الإدارة التربوية بالجامعة الاسلامية

أ.د : محمد بن إبراهيم الدغيري

أستاذ الجغرافيا الاقتصادية بجامعة القصيم

أ.د : علي بن حسن الأحمدي

أستاذ المناهج وطرق التدريس بالجامعة الإسلامية

د : رجاء بن عتيق المعيلي الحربي

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المشارك بالجامعة الاسلامية

سكرتير التحرير :

أ. مجتبى الصادق المنا

الإخراج والتنفيذ الفني :

م. محمد حسن الشريف

المنسق العلمي :

أ. محمد سعد الشال

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

فهرس المحتويات : ❊

م	عنوان البحث	الصفحة
1	رؤية مستقبلية لأنماط التعليم العالي السعودي لتلبية احتياجات سوق العمل من وجهة نظر خبراء التربية د. رمضان محمود عبد العليم عبد القادر	1
2	مدى تضمين مخاطر الألعاب الإلكترونية في كتب الحاسب وتقنية المعلومات في المرحلة المتوسطة أ.د. خالد بن إبراهيم الدغيم / أ. هناء بنت عبد العزيز الخويلدي	66
3	أثر استخدام استراتيجية خريطة القصة في تنمية مهارات التعبير الكتابي لدى متعلمي اللغة العربية الناطقين بلغات أخرى د. ماجد بن سالم بن جابر السناني	101
4	أثر نمط التفاعل والأسلوب المعرفي في بيئة التعليم الافتراضية في تنمية مفاهيم تطبيقات التكنولوجيا لدى طلاب كلية التربية بجامعة الباحة د. عبدالله بن خليفة العديل	145
5	فعالية برنامج إلكتروني قائم على توظيف الأمثال العربية في تنمية الطلاقة التعبيرية والاتجاه نحو الثقافة العربية لدى متعلمي اللغة العربية الناطقين بلغات أخرى أ.د. أبو الدهب البدري علي أبو الدهب	185
6	دور الجامعات السعودية في إعداد طلابها لسوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس د. نايف بن راشد الرحيلي	237
7	تجربة الجمعية السعودية للتربية الخاصة (جستر) في إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع المحلي بمنطقة حائل: دراسة نوعية د. ياسر بن عايد السميري	289
8	الإسهام النسبي لكل من الشفقة بالذات واليقظة العقلية في التنبؤ بالنهوض الأكاديمي لدى عينة من طلاب جامعة الملك سعود د. وائل عبد السميع فهمي متولي	331
9	إدارة الأزمة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية خلال جائحة كورونا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس د. وفاء بنت حمد التويجري	377
10	خطة فتح جرجان في العصرين الراشدي والأموي دراسة تاريخية تحليلية د. إبراهيم بن علي الربعي	417

❊ ترتيب الأبحاث حسب تاريخ ورودها للمجلة مع مراعاة تنوع التخصصات

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

رؤية مستقبلية لأنماط التعليم العالي السعودي لتلبية احتياجات سوق العمل من وجهة نظر خبراء التربية

إعداد

د. رمضان محمود عبد العليم عبد القادر

أستاذ أصول التربية المشارك
بكليتي التربية جامعة الأزهر، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

بحث ممول من عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في المملكة العربية السعودية في عام ١٤٤١هـ، برقم (١٩-١٢-٠٦-٠٠١).

المستخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع أنماط التعليم العالي السعودي، ومعوقات تلبية تلك الأنماط لاحتياجات سوق العمل السعودي، ومن ثم تقديم رؤية مستقبلية لأنماط التعليم العالي لتلبية احتياجات سوق العمل السعودي من وجهة نظر خبراء التربية، واستخدمت المنهج الوصفي الوثائقي، وتوصلت إلى ضعف تلبية مخرجات أنماط التعليم العالي السعودي لاحتياجات سوق العمل، ووجود عدد من المعوقات تحد من ذلك أهمها: عدم مشاركة أرباب الأعمال في تحديد سياسة القبول بالجامعات، فضلاً عن التغيرات السريعة والمتلاحقة التي تحدث في احتياجات سوق العمل وقصور التعليم العالي في تلبيتها، كما طبقت أسلوب دلفاي Delphi method لاستطلاع رأي الخبراء في الرؤية المستقبلية لأنماط التعليم العالي بلغ عددهم (٢١) خبيراً، وجاءت النسبة المئوية لاتفاق أراء الخبراء على محور: (استحداث نمط الجامعة المنتجة) في المرتبة الأولى، بنسبة اتفاق بلغت (٩٨,٢٪)، في حين جاءت النسبة المئوية لاتفاقهم على محور (استحداث نمط الجامعة البحثية) في المرتبة الثانية بنسبة اتفاق بلغت (٩٧,٦٪)، كما جاءت النسبة المئوية لاتفاقهم على محور (استحداث نمط جامعة الشركات) في المرتبة الثالثة بنسبة اتفاق بلغت (٩٦,٩٪)، كما جاءت النسبة المئوية لاتفاقهم على محور (تطوير نمط التعليم العالي التقليدي (الحكومي والأهلي) في المرتبة الرابعة والأخيرة بنسبة اتفاق بلغت (٨٩,٣٪). وفي ضوء تلك النتائج قدمت الدراسة عدداً من التوصيات.

كلمات مفتاحية: أنماط التعليم العالي السعودي، رؤية مستقبلية، خبراء التربية، احتياجات سوق العمل.

Abstract

The study aimed to identify the status que of the patterns of Saudi higher education, the status que and obstacles to meeting the patterns of higher education to the needs of the Saudi labor market, and then to present a proposal for the patterns of higher education to meet the needs of the Saudi labor market from the perspective of education experts. She used the descriptive documentary approach, The poor fulfillment of the outputs of Saudi higher education patterns to the needs of the labor market, and the presence of a number of obstacles limiting this, the most important of which are: the lack of participation of the participation of employers in determining the university admission policy, in addition to the rapid and successive changes that occur in the needs of the labor market and the inability of higher education to meet them, He also conducted the Delphi method to 21 experts to clarify their opinion on the proposal of types of higher education,: The findings revealed that the productive university pattern came in the first place, with an agreement percentage (98.2%), while the percentage of their agreement on the research university pattern came in the second place, with an agreement percentage to (97.6%), while the percentage of their agreement on the corporate university pattern came in third place with an agreement percentage (96.9%). Their agreement on developing the traditional pattern of higher education (government and private) ranked fourth and last, with an agreement rate of (89.3%). In the light of its findings, the study made a number of recommendations.

Key words: Patterns of Saudi Higher Education, Future Vision, Education Experts, Labor Market Needs.

المقدمة

يتسم العصر الراهن بالفيض المعرفي، وتعدد التحديات والثورات والتكتلات الاقتصادية، والانفتاح على الثقافات المختلفة؛ الأمر الذي أوجب على المهتمين بالبحث العلمي إيجاد رؤى جديدة وأنماط تعليمية متنوعة تتفق وآمال ومستقبل البشر، وتسهم في تنمية مهاراتهم المختلفة كي تواجه التحديات والتغيرات العلمية المتسارعة، وتفي بمتطلبات سوق العمل المحلى والعالمي، حيث تسعى الدول المتقدمة والنامية إلى توفير فرص لتحقق الوظائف الملائمة لمواطنيها، ولضمان حياةٍ كريمةٍ لهم؛ الأمر الذي يتطلب إعداد أفراد المجتمع بما يتوائم ومتطلبات سوق العمل وتنمية مهاراتهم وقدراتهم ليكونوا مؤهلين للانخراط في سوق العمل.

وقد نالت قضية تلبية احتياجات سوق العمل Labor market needs السعودي اهتمام الكثير من الباحثين، حيث تُعد من أهم القضايا، قد أوضحت خطط التنمية في المملكة العربية السعودية ضعف تلبية احتياجات سوق العمل من الخريجين، وعُقدت ندوات ولقاءات هدفها توطين الوظائف والحد من البطالة، ومواجهة التغيرات والتحولات الاقتصادية وسوق العمل السعودي التي حدثت مؤخراً فضلاً عن مواجهة التحديات التكنولوجية والمعرفية المعاصرة.

وأدت هذه التحولات المتلاحقة وتلك التحديات المعاصرة Contemporary challenges إلى ظهور مفاهيم مستحدثة مثل: حاضنات الأعمال Business Incubatorsوالحاضنات التكنولوجيةTechnology incubators، والجامعات البحثية Research university، والجامعات الاستثمارية Investment universities، والجامعات الإنتاجيةProductive universities، وجامعات الشركات Corporate universities، كل هذا فرض على التعليم العالي السعودي (الحكومي والأهلي) ضرورة إعادة ترتيب أوراقه، والنظر في السياسات التعليمية الحالية، وأهمية صياغة أهدافه وأنماطه، بحيث يضمن توفير الموارد البشرية القادرة على الانخراط في سوق العمل المعتمد على التكنولوجيا الحديثة والمعرفة، وبما يتماشى مع مستجدات العصر.

كما فرضت تلك التحولات ضرورة تحديث أساليب قياس المهارات المتخصصة Specialized skills لدى المبدعين والمبتكرين، حيث إن المهارات الروتينية يسهل تدريسها واختبار الطلاب فيها وهذه -بلا شك -أصبحت لا تفي بمتطلبات سوق العمل ومجتمع المعرفة knowledge society، وما عاد التعليم يدور حول إعادة إنتاج المعرفة بالمحتوى، وإنما حول توسيع ما نعرفه وتطبيق هذه المعرفة على نحو مبدع في مواقف جديدة (شلايشر، ٢٠١٩م، ٢١٦).

وقد أكدت وثيقة رؤية المملكة ٢٠٣٠م على أن سُبل تحقيق ذلك من خلال إعداد مناهج تعليمية متطورة، تركز على المهارات الأساسية، فضلاً عن تطوير المواهب وبناء الشخصية، وتعزيز دور المعلم ورفع تأهيله ونشر نتائج المؤشرات التي تقيس مستوى مخرجات التعليم بشكلٍ سنوي، والعمل مع المتخصصين لضمان مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل، وعقد الشراكات محليًّا ودوليًّا، وإنشاء المنصات التي تعنى بالموارد البشرية في القطاعات المختلفة، من أجل تعزيز فرص التدريب والتأهيل، والعمل على تطوير المعايير الوظيفية الخاصة بكل مسار علمي من أجل متابعة مخرجات التعليم وتقويمها وتحسينها. (المملكة العربية السعودية، ٢٠١٦، ٤١).

والتعليم العالي مطالب بتنمية مهارات الملتحقين به خاصة المهارات المتعلقة بالوظائف، وهذه ليست محددة بمهنة معينة، ولكن هناك مهارات عامة تشكل الكفاءات الرئيسة مثل: المهارات الأساسية، ومهارات التواصل ومهارات التفكير، والمهارات المتعلقة بالتجارة، والمهارات المتعلقة بالمجتمع كما أن هناك مجموعه أخرى من المهارات ينبغي تنميتها في الخريج وهي: التفكير التحليلي والنقدي والتواصل الكتابي والشفوي والحوسبة والتكنولوجيا وصنع القرار، ومهارات التعامل مع الآخرين والمهارات الموجهة ذاتيا (Nashash, 2015,p108,.109)

وقد صنف (Davos 2014,p.107) وخميس (٢٠١٨م، ١٥١) مهارات القرن الحادي والعشرين Twenty-first century skills إلى عدة فئات: منها طرق التفكير، وطرق العمل، وأدوات العمل، ومهارات العيش في العالم، والتواصل، والشراكة، والمهارات المرتبطة بتقنيات

الاتصال والمعلومات، وكل فئة من هذه الفئات تعد أداة لتمكين الأفراد من العمل والعيش في العالم المعاصر، وتكوين رأس المال الفكري.

وعلى الرغم من انتشـــار البطالة في معظم بلدان العالم، إلا أن أصـــحاب الأعمال يجدون صـــعوبة في العثور على الموهبة المناســـبة، والســـبب الرئيس في ذلك افتقار المرشـــحين المؤهلين إلى العديد من المهارات اللازمة للانخراط في سوق العمل، فالكثيرون يفشلون في رفع مستوى مهاراتهم أو تقادم المهارات التي يمتلكونها.

وقد أوضح شلايشر(٢٠١٩م) أن الفجوة بين ما تقدمه النظم التعليمة وما تتطلبه مجتمعات ســـوق العمل ســـوف تتســـع إذا لم يحدث تغيير جوهري في تلك النظم، وهذا التغيير يتمثل في الإصلاح التعليمي Educational reform للنظم التعليمية، وتحسين جودتها باستخدام استراتيجية ذكية تسـهم في إحداث ذلك التغيير، بحيث يتضـمن تنمية مهارات الطلاب الموائمة لسـوق العمل (١٩١)، واسـتحداث أنماط وتخصـصـات تعليمية يمكن من خلالها التغلب على مشـكلة البطالة وتوفير احتياجات سوق العمل السعودي.

مشكلة الدراسة:

كشف تقرير الهيئة العامة للإحصاء لسوق العمل السعودي الربع الثالث من عام (٢٠٢٠م) عن معدل البطالة للســـعوديين الذكور حيث بلغ (٧,٩٪)، في حين بلغ معدل البطالة بين الســعوديات (٣٠,٢٪)، بانخفاض قدره (١,٢٪) نقطة مئوية، مقارنةً بالربع الثاني من نفس العام، كما بلغت نسـبة العاطلين عن العمل (٥٣,٥٪) من الحاصـلين على درجة البكالوريوس أي أكثر من نصـف السـعوديين في نفس الفئة، كما أن نسـبة العاطلين عن العمل الحاصـلين على شـهادة الدبلوم فأعلى في الدراسـات الإنسـانية بلغت (٢٤,٩٪) من السـعوديين، وأن نسـبة (٧٩٪) من العاطلين السعوديين الذكور، ونسبة (٩٣,٣٪) من العاطلات السعوديات لم يسبق لهم العمل من قبل؛ نظراً لعدم وجود طلب على تخصـــصـــاتهم وهذه الأرقام تدل على زيادة عدد العاطلين من خريجي التعليم العالي السعودي، حيث يستعين سوق العمل بنسبة ٧٣,٨٪ من غير السعوديين،

وأن نسبة (٦٠,٧٪) من السعوديين العاطلين عن العمل في الفئة العمرية (٢٠-٢٩ سنة) (الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠٢٠م).

ومع تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي افتتح عدد من الجامعات حيث أصبح (٣٠) جامعة حكومية، بالإضافة إلى (١٢)جامعة أهلية خلاف المعاهد العليا، وقد أكدت دراسة أعدها مركز إحصاء التعليم العالي، أن الجامعات السعودية تستقبل طلاباً أكثر من طاقتها الاستيعابية، في حين بلغت الطاقة الاستيعابية للقبول في الجامعات السعودية في شتى المراحل نحو (٢١٩,٨٩٩) مقعداً، وبلغ عدد الطلاب المقبولين (٢٦٩,٥٣٣) طالباً وطالبة، مما يدل على زيادة الملتحقين بالتعليم العالي تقدر بـ: (٤٩٦٣٤) طالباً، (مركز إحصاء التعليم العالي، ٢٠١٨م) وهذه الزيادة تعد ضغطا على الخدمات التعليمية التي يقدمها التعليم العالي، وزيادة في أعداد المقبولين في تخصصات نظرية غير مطلوبة في سوق العمل، وهذه التخصصات النظرية غالبا ما تكون غير ملائمة لمتطلبات الوظائف بسوق العمل (نجاة الملثم، وليلي البصري، ٢٠١٦م، ١٤٨).

وعلى الرغم من أن المملكة العربية السعودية تنفق عشرات المليارات من الريالات على التعليم العام والتعليم العالي، إلا أن ذلك لم يحقق الأهداف التي وضعتها الحكومة، وأصبح سوق العمل يعتمد بشكلٍ كبيرٍ على غير السعوديين، ليس فقط في الوظائف المهنية، ولكن في وظائف العمالة الماهرة، وقد يرجع ذلك إلى نقص المهارات لدي خريجي التعليم العالي، أو عدم التنسيق بين الجامعات والمجتمعات المحلية في توفير البرامج التعليمية والتخصصات المطلوبة لسوق العمل.

وحددت دراسة العتيبي (٢٠١٠م) سبب ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات التنمية الوطنية إلى انخفاض الكفاءة الداخلية Internal efficiency النوعية لمؤسسات التعليم العالي التي من مؤشراتها: تدني التحصيل المعرفي والتأهيل التخصصي وانخفاض الكفاءة الخارجية External competence الكمية والنوعية، ويتمثل ذلك في تخريج أعداد في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل مع وجود عجز وطلب في تخصصات أخرى (٣).

وأشارت دراسة: Almannie (٢٠١٥) أن كليات المجتمع كأحد مؤسسات التعليم العالي السعودي تواجه العديد من العقبات في الوصول إلى هدف إعداد العمال المهارة في المجتمع المحلي

وسوق العمل؛ بسبب ضعف نوعية وجودة البرامج المقدمة بالإضافة إلى الفجوة بين المجتمع ونقص المهارات التي يحتاجها أصحاب العمل.

وقد توصلت دّراسة: الأحمدي (٢٠١٦م) أن طلبة الجامعات السعودية أفادوا أن الدراسة في الجامعات أكسبتهم كفايات أدائية بدرجة متوسطة، وكفايات تنظيمه بدرجة عالية، وكفايات الاتصال بدرجة متوسطة، كما ذهبت دراسة: عارف وآخرين (٢٠١٨م) إلى انخفاض نسبة رضا أرباب العمل عن مهارات خريجي الجامعات السعودية، وأرجعت ذلك إلى أن فعالية نظام التعليم العالي لا زالت محدودة، حيث إن نسب البطالة تزداد؛ نتيجة ضعف مخرجات الجامعات السعودية، وضعف تلبيتها متطلبات سوق العمل.

وبناءً على ما سبق تسعى الدراسة الحالية لوضع رؤية مستقبلية Vision for future لأنماط تعليمية متطورة لتلبية احتياجات سوق العمل السعودي، والعمل على توفير الكوادر الوطنية المؤهلة بالمهارات المطلوبة اعتماداً على تحديد احتياجات سوق العمل والتخصصات المطلوبة فعلياً، والمهارات التي ينبغي أن يمتلكها خريج التعليم العالي، بحيث يمكنه الانخراط في سوق العمل وفقاً لمؤهلاته العلمية.

أسئلة الدراسة:

حاولت الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

١. ما أنماط التعليم العالي السعودي؟
٢. ما واقع تلبية أنماط التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي؟
٣. ما معوقات تلبية أنماط التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي؟
٤. ما آراء الخبراء في الرؤية المستقبلية لأنماط التعليم العالي لتلبية احتياجات سوق العمل السعودي؟

أهداف الدراسة:

- الوقوف على أنماط التعليم العالي السعودي.
- الكشف عن واقع تلبية أنماط التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي.
- تحديد معوقات تلبية أنماط التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي.
- تقديم رؤية مستقبلية لأنماط التعليم العالي لتلبية احتياجات سوق العمل السعودي من وجهة نظر الخبراء.

أهمية الدراسة:

تكمن الأهمية النظرية في النقاط التالية:

- تستمد الدراسة أهميتها من أهمية موضوع الأنماط المستقبلية للتعليم العالي في تلبية احتياجات سوق العمل.
- تأتي هذه الدراسة استجابة لتوصيات العديد من الندوات والمؤتمرات وخطط التنمية الخمسية بالإضافة إلى الأدبيات التربوية، ورؤية المملكة ٢٠٣٠م التي نادت بضرورة مواءمة التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل.
- يتزامن البحث الحالي مع اهتمام المسؤولين في كافة القطاعات بالمملكة بصفة عامة وقطاع التعليم العالي بصفة خاصة، لدراسة المشكلات وتحديد الاحتياجات والمهارات والأولويات التي يواجهها سوق العمل السعودي حتى يسهل معالجتها.

وتكمن الأهمية التطبيقية في النقاط التالية:

- من المأمول أن تزود نتائج الدراسة المختصين في وكالة وزارة التعليم للبرامج التعليمية بمدى تلبية التعليم العالي الحكومي والأهلي لاحتياجات سوق العمل، وذلك لتحديد جوانب القوة وتعزيزها، وتحديد جوانب الضعف وعلاجها واستحداث برامج مطلوبة لسوق العمل.

- من المتوقع أن يقدم البحث مجموعة من التوصيات لوكالة الجامعات السعودية للتخطيط والتطوير والجودة ومراكز الدراسات والاستشارات وخدمة المجتمع؛ من شأنها تحديد نوعية المهارات اللازمة للخريجين للانخراط في سوق العمل السعودي.
- قد تساعد نتائج الدراسة وكالة وزارة التعليم للتخطيط والتطوير في وضع استراتيجيات وطنية تسهم في إعادة هيكلة الفلسفة التي تقوم عليها الجامعات السعودية بهدف تعديل الأهداف وبرامجها وسياسية القبول بما يتماشى واحتياجات سوق العمل.
- قد تفيد الدراسة المختصين في وكالة التعليم الجامعي والأهلي بوزارة التعليم العالي من أجل إعادة النظر في سياسات القبول وافتتاح تخصصات يتطلبها سوق العمل السعودي.

مصطلحات الدراسة إجرائياً:

١- **رؤية مستقبلية (Vision for future)**: يعرفها عبد القادر (٢٠٢٠م) بأنها تصور مستقبلي لتحسين جودة مخرجات التعليم الجامعي السعودي مبني على آراء الخبراء يتضمن تنمية مهارات الخريجين وبيئة التعلم وتحقيق التميز؛ ضمانا لتلبية احتياجات سوق العمل؛ وتحقيقا لرؤية المملكة ٢٠٣٠م.(١٥٠)، ويعرفها الباحث إجرائيا بأنها تصور للمستقبل يهدف إلى تطوير أنماط التعليم العالي السعودي الحالية، أو استحداث أنماطٍ جديدةٍ مبنيةٍ على آراء الخبراء يتضمن تنمية مهارات الطلاب والخريجين وبيئة التعلم لتلبية احتياجات سوق العمل السعودي من التخصصات المختلفة.

٢- **أنماط التعليم العالي (Patterns of higher education)**: تعرفها وثيقة سياسة التعليم (١٣٩٠هـ)بأنه: مرحلة التخصص العلمي في كافة أنواعه ومستوياته رعاية لذوي الكفاءة والنبوغ وتنمية لمواهبهم وسدا لحاجات المجتمع المختلفة في حاضره ومستقبله بما يساير التطور المفيد الذي يحقق أهداف الأمة وغاياتها النبيلة (١٢) ويعرفه الباحث إجرائيا بأنه كل أنواع التعليم العالي التي تلي المرحلة الثانوية، وتقدمه الجامعات والكليات

الجامعية والكليات المتوسطة والمعاهد والأكاديميات؛ للحصول على شهادات الدبلوم أو الشهادة الجامعية أو الدرجات الجامعية لما فوق الشهادة الجامعية.

٣- **احتياجات سوق العمل (Labor market needs)**: تعرفها عالية عسيري (٢٠١٨م) بأنها مجموعة المعارف والمفاهيم والمهارات الأدائية التي ينبغي على الخريج الاتصاف بها في ضوء متطلبات المجتمع وتحقيقا لرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. (٥٤٧)، ويعرفها الباحث إجرائيا، بأنها الوظائف التي يطلبها القطاعان: (الحكومي والأهلي)، والمؤسسات الأهلية من الكوادر السعودية المؤهلة وتوظيفهم فيها بما يتوافق مع تخصصاتهم ويتلاءم والفرص الوظيفية المتاحة.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

الحدود الموضوعية: واقع أنماط التعليم العالي وواقع ومعوقات تلبية مخرجات التعليم العالي السعودي لاحتياجات سوق العمل، وتقديم رؤية مستقبلية لأنماط التعليم العالي لتلبية احتياجات سوق العمل من وجهة نظر الخبراء.

الحدود البشرية: خبراء التربية في كليات التربية.

الحدود المكانية: ست جامعات سعودية: (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، جامعة الملك سعود، جامعة أم القرى، جامعة طيبة، الجامعة الإسلامية، جامعة القصيم).

الحدود الزمانية: الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي ١٤٤٢هـ.

الإطار النظري:

أولًا: أنماط التعليم العالي السعودي:

أ- النمط الأول: التعليم العالي الحكومي:

يقصد بالتعليم العالي الحكومي مؤسسات التعليم العالي التي تشرف عليها وزارة التعليم السعودية مالياً وإدارياً، وتشمل الجامعات والمعاهد العليا التابعة للوزارة، ومن أهداف التعليم العالي في المملكة العربية السعودية كما ورد في وثيقة سياسة التعليم ما يلي (وزارة المعارف، ١٣٩٠هـ).

- تنمية عقيدة الولاء لله ومتابعة السير في تزويد الطالب بالثقافة الإسلامية التي تشعره بمسؤولياته أمام الله عن أمة الإسلام لتكون إمكانياته العلمية والعملية نافعة مثمرة.
- إعداد مواطنين أكفاء مؤهلين علمياً وفكريًّا تأهيلاً عالياً، لأداء واجبهم في خدمة بلادهم، والنهوض بأمتهم، في ضوء العقيدة السليمة، ومبادئ الإسلام السديدة.
- القيام بالخدمات التدريبية والدراسات "التجديدية" التي تنقل إلى الخريجين الذين هم في مجال العمل ما ينبغي أن يطلعوا عليه مم جد بعد تخرجهم (١٣).

يتضح مما سبق أن التعليم العالي في المملكة قد ركز على أهمية غرس عقيدة الولاء لله، يليها إعداد مواطنين أكفاء مؤهلين علميا وفكريًّا تأهيلاً عالياً لأداء واجبهم في خدمة بلادهم، ومن أهم جوانب خدمة بلادهم توفير احتياجات سوق العمل وتخريج أكفاء ومتخصصين في المجالات المختلفة لبناء الوطن.

وقد نشأ التعليم العالي السعودي، بمفهومه العلمي الحديث، بإنشاء «كلية الشريعة» في مكة المكرمة في العام ١٣٦٩هـ وضمت ثلاثة أقسام أساسية: قسم الشريعة، قسم اللغة العربية، وقسم التاريخ والحضارة الإسلامية، وفي عام ١٣٧٢هـ تم افتتاح «كلية المعلمين» في مكة المكرمة، وضمت بعد ذلك إلى جامعة أم القرى، وتمثلت الخطوة الثالثة في مسيرة التعليم العالي في المملكة في افتتاح «كلية الشريعة» في الرياض، في العام ١٣٧٣هـ وبعدها بعام تم افتتاح كلية اللغة العربية

وهاتان الكليتان هما النواة الأولى لـــــــ «جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية» التي أنشئت بالرياض في العام ١٣٩٤هـ (الحامد وآخرون، ٢٠٠٧م، ص١١٨، ١٣٩).

وتم إنشـــاء وزارة التعليم العالي في عام ١٣٩٥هـ (١٩٧٥م) لتتولى مســـؤولية الإشـــراف والتخطيط والتنســـيق لاحتياجات المملكة العربية الســـعودية في مجال التعليم العالي، ســـعياً لتوفير الكوادر الوطنية المتخصـــصـــة في المجالات الإدارية والعلمية بما يخدم الأهداف التنموية الوطنية (العقيل، ٢٠١٣م، ١٣٢).

وقد ســـار التعليم بخطى حثيثة في غالب المجالات العملية، حيث وصـــل عدد الجامعات الحكومية إلى ٣٠ جامعة في عام ٢٠٢٠م ويمثل هذا النمط الحكومي، إلا أنه يلاحظ عليه كثرة الطلب الاجتماعي وضـعف مخرجاته في أغلب الأحيان، حيث يتخرج كل عام آلاف الخريجين من الطلاب والطالبات في تخصـصـات نظرية غير مطلوبة في سـوق العمل، وقد أكد ذلك وزير التعليم في كلمته أثناء افتتاح المؤتمر والمعرض الدولي للتعليم العالي بعنوان: "الجامعات الســـعودية ورؤية (٢٠٣٠م): المعرفة وقود المســـتقبل" أن قلة جودة جامعات المملكة بســـبب اســـتمرارها في قبول أعداد كبيرة من الطلاب والطالبات بما يفوق طاقتها الاســتيعابية، وفي تخصــصــات غير مطلوبة في ســوق العمل. (العيســى، ٢٠١٧م). وقد بلغ عدد أعضــاء هيئة التدريس بالجامعات الســعودية الحكومية والأهلية والمؤســسـة العامة للتدريب التقني والمهني (٨٥٤٠٩) عضـوا، في حين بلغ عدد المقيدين في نفس العام)١٦٢٠٤٩١) طالباً وطالبة، أي أن نســـبة الطلاب لكل عضـــو هيئة تدريس بلغت حوالي (١٩) طالبا، وتُعد هذه نســـبة جيدة إلى حد كبيرٍ، وتختلف النســـبة من التخصصات الإنسانية إلى التخصصات العملية، كما بلغ عدد الخريجين (٢٥٦٣٦٣) خريجاً، كما بلغت عدد البرامج في مؤســـســـات التعليم العالي الحكومي والأهلي (٤٠٥٠٦) برنامجا للعام الدراسي (٣٧، ١٤٣٨هـ) (وزارة التعليم ٢٠٢١م) موزعة حسب المرحلة الدراسية كما يلي:

جدول (١) يوضح توزيع الخريجين حسب المرحلة الدراسية للعام الدراسي ١٤٣٨/ ١٤٣٩هـ

المرحلة الدراسية	طلاب	طالبات	جملة	النسبة من الإجمالي
دبلوم متوسط	28,675	11,148	39,823	15.5%

المرحلة الدراسية	طلاب	طالبات	جملة	النسبة من الإجمالي
بكالوريوس	85,862	119,089	204,951	79.9%
دبلوم عالٍ	2,258	3,427	5,685	2.2%
ماجستير	3,017	2,436	5,453	2.1%
دكتوراه	362	89	451	0.2%
الإجمالي	120,174	136,189	256,363	100%

المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة التعليم ٢٠٢١م

يتبن من الجدول السابق أن نسبة (٧٩,٩٪) من الخريجين من حملة البكالوريوس، مما يدل على وجود خلل في السياسة التعليمية، حيث ينبغي أن تكون النسبة الأكبر لصالح فئة الدبلوم المتوسط التي تشكل القاعدة العريضة للقوى العاملة بأي اقتصاد، ويفسر ذلك وجود أعداد كبيرة من الوافدين يشغلون تلك الأعمال، يليها نسبة الخريجين من حملة الدبلوم المتوسط بنسبة (١٥,٥٪)، يليه الدبلوم العالي والماجستير ثم الدكتوراه؛ ومما يدل على ارتفاع نسبة البطالة في تخصصات البكالوريوس ما كشفه تقرير الهيئة العامة للإحصاء عن وجود بطالة بين حملة البكالوريوس تصل إلى نسبة (٥٣,٥٪)؛ أي أن (١٠٩٦٤٨) خريجاً لديهم بطالة؛ مما يدل على وجود تخصصات نظرية لا يطلبها سوق العمل، كما دلت الإحصاءات على وجود نسبة بطالة بين حملة الدبلوم فأعلى وصلت إلى (٢٤,٩٪) أي أن (٩٩١٥) خريجاً من حملة الدبلوم لديهم بطالة، ولا يجدون لهم فرصة عمل؛ لأن الدبلوم الحاصلين عليه غير مطلوب في سوق العمل.

ب–النمط الثاني: التعليم العالي الأهلي:

يُقصد بالتعليم العالي الأهلي الجامعات والكليات الأهلية المستقلة مالياً وإدارياً عن وزارة التعليم، حيث تكون مملوكة لأشخاص اعتبارين، ويتحمل الطلاب المتقدمون إليها كافة المصروفات بخلاف التعليم الحكومي، ويعود تاريخ إنشاء التعليم العالي الأهلي إلى العام ١٤١٩هـ، ولكن البداية الفعلية كانت في عام ١٤٢١هـ بعد صدور اللوائح والأنظمة، وتعد جامعة الأمير سلطان الأهلية من أولى الجامعات التي تم إنشاؤها، وتضم أربع كليات (إدارة الأعمال، الهندسة، علوم الحاسب ونظم المعلومات، كلية البنات) كما تمنح درجة الماجستير في إدارة الأعمال

(العقيل،٢٠١٣م، ١٥٤- ١٥٥)، ثم توالت بعد ذلك الكليات والجامعات الأهلية، حيث وصل العدد الآن إلى (١٢) جامعة منها: الجامعة العربية المفتوحة، وجامعة الأمير محمد بن فهد، وجامعة الفيصل، جامعة دار العلوم، وجامعة الفيصل، جامعة اليمامة الأهلية، جامعة عفت، وجامعة الأمير فهد بن سلطان، وجامعة إدارة الأعمال الأهلية، جامعة الأمير مقرن بن عبدالعزيز، وأكثر من أربعين كلية أهلية ذات طاقة استيعابية عالية، وموزعة جغرافيا بين مناطق المملكة، وترتبط كافة هذه الجامعات بوزارة التعليم مع تمتعها بقدر كبير من الاستقلالية في المجالين الإداري والأكاديمي (موقع وزارة التعليم، ٢٠٢١م).

ويرى جامع (٢٠١١م، ١٠٧) أن تحويل التعليم إلى عمل تجاري أي: إكساب التعليم الصبغة التجارية من أهم مخاطر التعليم الخاص، حيث تصبح المعرفة سلعة تفقد قيمتها الأصيلة، وكذلك لا يعطي التعليم الخاص أي اعتبار للبحث العلمي، وخاصة البحث العلمي الأساسي أو العام، وتكون الغاية هنا هي فقط متمثلة في الحصول على موارد من تعليم الطلاب فقط، ويقوم الطلاب وأسرهم بتوجيه اهتمامهم نحو الدراسات المهنية التي تساعد على الحصول على عمل جيد دون أي اعتبار للتعليم العام الحر.

ج- النمط الثالث: التعليم العالي للفتاة السعودية:

يُقصد بالتعليم العالي للفتاه السعودية نظام التعليم الذي يلي المرحلة الثانوية المخصص للفتاة السعودية، وتُعد جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن إحدى ثمار الرعاية والاهتمام بالتعليم العالي للمرأة، وقد بدأ ذلك مبكراً حيث أنشأت الرئاسة العامة لتعليم البنات في عام ١٣٩٠هـ الموافق ١٩٧٠ م أول كلية تربوية للبنات، ثم توالى افتتاح الكليات تباعاً إلى أن بلغ عددها ١٠٢ كلية، ما بين جامعية ومتوسطة وكليات مجتمع موزعة في (٧٢) مدينة سعودية وتضم ٦٠٠,٠٠٠ طالبة، وفي مدينة الرياض وحدها كانت هناك ست كليات، هي: كلية التربية الأقسام الأدبية، كلية التربية الأقسام العلمية، كلية التربية إعداد المعلمات، كلية الخدمة الاجتماعية، كلية التربية الاقتصاد المنزلي، كلية الآداب. (موقع جامعة الأميرة نوره بنت عبد الرحمن،٢٠٢١م).

ويمكن إدراج أنماط التعليم العالي المختلفة للفتاة في المملكة العربية السعودية تحت ثلاثة أنماط وهي: أقسام نسائية في الجامعات، وجامعة بنات أو كليات بنات مستقلة، وكليات بنات تابعة لجامعات كبيرة، وتعاني هذه الأنماط من صعوبات وتحديات عامة، منها ما هو إداري تنظيمي ومنها ما هو مالي، كما يعاني كل نمط من صعوبات محددة حسب نوعه. (الحربي، وآخرون، ٢٠١٣م، ١٧٥)

واستمراراً لنهج المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني في تحقيق مبدأ المساواة بين الجنسين في فرص التعليم والتعلم فقد صدر قرار مجلس الوزراء في ٣/٤ /١٤٢٦هـ بإلحاق قطاع التدريب المهني للبنات بالمؤسسة، وإنشاء كليات تقنية خاصة للبنات، تركز على البرامج التدريبية المهنية، التي تلائم المرأة، وتمكنها من الحصول على العمل المناسب بعد التخرج. (وزارة التعليم، ٢٠٢١م).

د- النمط الرابع التعليم الإلكتروني:

تمثل الجامعة السعودية الإلكترونية أحد أنماط التعليم العالي السعودي حيث صدرت موافقة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز - رحمه الله – بناء على الأمر السامي الكريم رقم ٣٧٤٠٩/ب بتاريخ ١٠/٩/١٤٣٢هـ، وقد جاءت الموافقة على إنشاء الجامعة السعودية الإلكترونية كمؤسسة تعليمية حكومية تقدم التعليم العالي والتعلم مدى الحياة، وأن تكون مكملة لمنظومة المؤسسات التعليمية تحت مظلة مجلس التعليم العالي. وتضم الجامعة كلية العلوم الإدارية والمالية، وكلية الحوسبة والمعلوماتية، وكلية العلوم الصحية، وكلية العلوم والدراسات النظرية، وتمنح الجامعة شهادات البكالوريوس والدراسات العليا، إضافة إلى تقديم دورات في التعلم المستمر والتعلم مدى الحياة، وتقدم الجامعة تعليمًا عاليًا مبنيًا على أفضل نماذج التعليم المستند إلى تطبيقات وتقنيات التعلم الإلكتروني والتعليم المدمج، الذي يدمج بين التعليم بالحضور المباشر، والحضور عن طريق التقنية، ونقل وتوطين المعرفة الرائدة بالتعاون مع جامعات وهيئات وأعضاء هيئة تدريس داخليًا وعالميًا، وبمحتوى تعليمي راق من مصادر ذات جودة أكاديمية، وتوطينه بما يتناسب مع متطلبات المجتمع السعودي، إضافة إلى دعمها لرسالة ومفهوم التعلم مدى الحياة لكافة أفراد المجتمع السعودي. (الجامعة السعودية الإلكترونية، ٢٠٢١م).

وقد تبنّت الجامعة نموذجاً للتعلم المدمج يتميز بالمرونة ويلبي حاجة المتعلمين في عصر المعرفة في بيئة تقنية توظف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتدعم التعلم الذاتي والتعاوني وتحد من العزلة التي يشعر بها المتعلم في بيئة التعلم عن بعد؛ من خلال المزج بين التعليم المباشر (وجهًا-لوجه) والتعلم عبر الإنترنت سواءً المتزامن أو غير المتزامن، في نموذج متكامل يجمع مزايا كل منهما. (الجامعة السعودية الإلكترونية، ٢٠٢١م).

هـ- النمط الخامس نظام الانتساب المطور في التعليم العالي.

ويقصد به أحد أنماط التعليم العالي السعودي، وتقدمه بعض الجامعات السعودية وخصصت له عمادة خاصة به، ووضعت له اللوائح والإجراءات المنظمة لسير العملية التعليمية، وهو دمج لمفهوم الدراسة الجامعية بطريقة الانتساب التقليدي مع مفهوم التعليم الإلكتروني باستخدام الأدوات التقنية؛ ليرفع بذلك جودة العملية التعليمية، ويضمن نجاحها بطريقة سهلة وميسرة، فالانتساب المطور يتشارك مع الانتساب التقليدي في مبدأ الدراسة بدون حضور، ويضيف إلى ذلك خدمات جديدة ومتميزة، منها على سبيل المثال ما يلي: (موقع موسوعة، ١٤٤٢هـ)

- توفير نظام إلكتروني متكامل للدراسة يحتوي على عدد من الأدوات المساعدة.
- إمكانية تحميل المحاضرات من خلال الإنترنت وحفظها في الحاسوب الشخصي.
- تسهيل آليات التواصل مع مشرفي المواد من خلال النظام عبر الإنترنت.
- توفير إمكانية إتمام جميع التعاملات المتعلقة بالدراسة من قبول وتسجيل وغير ذلك دون الحاجة للحضور إلى مقر الجامعة.
- توفير خدمات اتصال وخدمات دعم ومساندة لخدمة الطلاب والطالبات.

وفي بعض الجامعات السعودية أنشأت عمادة للتعليم عن بُعد والتعليم الإلكتروني لطلاب الانتساب في بعض التخصصات النظرية مثل: الشريعة، وأصول الدين، واللغة العربية، والمحاسبة، والأنظمة، والاقتصاد، وإدارة الأعمال، وعلم الاجتماع، والدراسات الإسلامية، واللغة الإنجليزية، والقانون، والعلوم الإدارية، والمحاسبة. هذا النوع من التعليم يناسب غير المتفرغين للدراسة المنتظمة، ويساعد على تنمية مهاراتهم وقدراتهم (العتيبي، ٢٠١٨).

ويطبق التعليم عن بُعد كأسلوب تعليمي أساسي لطلاب الانتساب المطور ببعض الجامعات السعودية حتى يمكن تلبية رغبات الأفراد وتنمية مهاراتهم لتتناسب واحتياجات سوق العمل.

و- النمط السادس: نمط التعليم التقني والمهني.

عُنيت المملكة العربية السعودية بتأهيل وإعداد القوى البشرية في المجالات التقنية والمهنية من خلال دمج جميع مجالات التدريب التقني والمهني في المملكة تحت مظلة واحدة، وهي "المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني"، ويرأس مجلس إدارتها معالي وزير التعليم بناء على قرار مجلس الوزراء رقم (٤٦٩) بتاريخ ١٤٣٨/٧/٢٠هـ، وتعمل المؤسسة على تطوير البرامج الفنية والتقنية، وتنمية الموارد البشرية؛ بما ينسجم مع حاجة الدولة لتلبية احتياجات قطاع الأعمال، ونتيجة لذلك ظهرت الحاجة إلى إيجاد كوادر وطنية مؤهلة تأهيلًا عاليًا، تكون قادرة على النهوض بمتطلبات خطط التنمية الطموحة للدولة، وقد توّجت تلك الجهود بصدور الأمر السامي الكريم رقم (٧/هـ/٥٢٦٧) وتاريخ ١٤٠٣/٣/٧هـ المتضمن ضرورة الاهتمام بالتعليم التقني على مستوى الكليات التقنية، كما جاءت الموافقة السامية لبرنامج البكالوريوس في ١٤٠٩/٦/١٠هـ، حيث نصت الموافقة على "أن تقوم المؤسسة بتطوير الكلية التقنية بالرياض ومد فترة الدراسة فيها إلى أربع سنوات لكي تمنح درجة البكالوريوس في الهندسة التقنية"، كما توسعت المؤسسة في برنامج البكالوريوس التقني التطبيقي في الخطط التدريبية لحاجة قطاع الأعمال لتأهيل عالٍ لبناء القدرات القيادية في المجالات التقنية والمهنية (وزارة التعليم، ٢٠٢١م).

ثانياً: واقع تلبية مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي:

يشير مفهوم تلبية مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل إلى درجة انسجام وتلاقي واتفاق الأدوار التي تقوم بها مؤسسات التعليم العالي مع متطلبات التنمية من القوى البشرية من الناحيتين الكمية والنوعية، أو هو مدى وفاء مخرجات التعليم العالي باحتياجات التنمية الوطنية من القوى البشرية من حيث العدد ونوعية التأهيل (الزهراني، ٢٠١٠م، ١٧). يتضح من المفهوم السابق أن قضية المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل باتت قضية ملحة في الوقت الراهن، بسبب التغيرات والتحولات التي شهدها سوق العمل السعودي في السنوات

الأخيرة، وقد أوضح الباحسين (٢٠٠٦م) ودمنهوري (٢٠١٣م)، وعارف، وآخرين (٢٠١٨م) والعتيبي، والشدي (٢٠٢٠م، ٢٢٣) بعضاً من أسباب ضعف تلبية مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل كما يلي:

- بعض مخرجات التعليم العالي السعودي غير مناسبة لطبيعة المهارات التي يحتاجها سوق العمل، وهي الإبداع والابتكار وإجادة اللغة الإنجليزية والخبرة العملية والعمل بروح الفريق.
- ضعف الكفاءة الداخلية والخارجية لبعض مؤسسات التعليم العالي من حيث: تدني التحصيل المعرفي والتأهيل التخصصي، وضعف القدرات التحليلية والابتكارية والتطبيقية، والقصور في تعزيز القيم والاتجاهات الإنتاجية فضلاً عن تخريج أعدادٍ في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل مع وجود عجز وطلب في تخصصات أخرى.
- قلة قيام مؤسسات التعليم العالي بتأهيل طلابها وتدريبهم في القطاع الخاص (ضعف الشراكات مع القطاع الخاص).
- زيادة القدرات التنافسية في الأسواق مقابل توسيع الفجوة المعرفية والمعلوماتية والتقنية في المجتمع.
- ضعف العلاقة بين التعليم العالي السعودي والتنمية، وضعف التوافق بين سوق العمل وما تقدمه مؤسسات التعليم العالي؛ الأمر الذي جعل العديد من الخريجين يعانون من البطالة الصريحة أو المقنعة.
- بطء تعديل مسار التعليم العالي السعودي بما يتلاءم ومتطلبات البيئة الجديدة للتعليم.
- ضعف الثقافة المؤسسية في فهم وهيكلة الوظائف والمهن القائمة حالياً وتصنيفاتها العلمية والمهارية والسلوكية اللازمة للارتقاء بالأداء.
- قلة وجود تصنيفات مهنية وعلمية دقيقة تنظم وتوجه عملية التشغيل والتوظيف وفق المعايير والشروط المواكبة للمتغيرات.

- بطء استجابة نظام التعليم العالي السعودي للتغييرات المحلية والإقليمية والدولية السريعة في سوق العمل.
- ضعف البعد الاقتصادي والتنموي في رسم سياسية التعليم العالي السعودي وفقا لاحتياجات سوق العمل.
- قلة مواكبة المناهج التعليمية لطبيعة سوق العمل السعودي والاهتمام بالبعد التطبيقي والبحثي.
- ضعف كفاءة أنظمة الجودة والتقييم والتحسين المستمر بمؤسسات التعليم العالي السعودي.
- قلة التوأمة مع جامعات عالمية وإقليمية متقدمة؛ للعمل على الاستفادة من تجاربها والارتقاء بمستوى أعضائها وبالتالي تحسين مخرجاتها.

يتبين مما سبق ضعف المواءمة ما بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل؛ الأمر الذي يفرض أهمية تحسين مخرجات التعليم العالي السعودي نظراً للتحولات الجذرية في سوق العمل والتطورات السريعة المتلاحقة نتيجة التطور التكنولوجي، التي تتطلب توفر مهارات القرن الحادي والعشرين لدى المتخرجين.

وللتعرف على واقع مواءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل يعرض الباحث لآخر الإحصاءات الصادرة عن وكالة الوزارة للتخطيط والتطوير كما في الجدول التالي:

جدول (٢) إحصائية الطلاب الخريجين حسب مجال الدراسة للعام الدراسي ١٤٣٨-١٤٣٩هـ

مجال الدراسة	دبلوم متوسط	بكالوريوس	دراسات عليا	المجموع الكلي	النسبة المئوية
التعليم	652	26,820	5,613	33,085	12.9%
الفنون والعلوم الإنسانية	995	42,943	919	44,857	17.5%
العلوم الاجتماعية والصحافة والإعلام	0	25,027	409	25,436	9.92%
الأعمال والإدارة والقانون	5,822	55,835	1,712	63,369	24.71%
العلوم الطبيعية والرياضيات والإحصاء	33	17,181	396	17,610	6.86%
تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات	2,027	7,369	136	9,532	3.71%
الهندسة والتصنيع والبناء	88	5,594	211	5,893	2,29%

مجال الدراسة	دبلوم متوسط	بكالوريوس	دراسات عليا	المجموع الكلي	النسبة المئوية
الزراعة ومصائد الأسماك والبيطرة	0	220	22	242	0.09%
الصحة والرفاة	85	10,600	547	11,232	4.38%
الخدمات	31	1,352	0	1,383	0.53%
أخرى	0	342	0	342	0.13%
الإجمالي الجامعات الحكومة	9,733	193,283	9,965	212,981	83.08%
إجمالي الجامعات والكليات الأهلية	0	8,790	1,419	10,209	3.98%
إجمالي مؤسسات التعليم العالي الأخرى	30,090	2,878	205	33,173	12.94%
إجمالي مؤسسات التعليم العالي في المملكة	39,823	204,951	11,589	256,363	100%

المصـــدر: وزارة التعليم: وكالة التخطيط والتطوير ٢٠١٨م إحصـــاءات التعليم بالتفصـــيل-إحصـــاءات التعليم العالي-الطلاب الخريجون وفق مجال الدراسة.

يتبين من الجدول السابق أن إجمالي عدد الخريجين من التعليم العالي السعودي للعام الدراسي (١٤٣٧، ١٤٣٨هـ) بلغ (٢٥٦,٣٦٣) خريجاً، ويلاحظ تفاوت نسب الخريجين حسب مجالات الدراسة، حيث كانت المجالات النظرية الأكثر نسبة، وكانت نسبة المتخرجين في مجال الأعمال والإدارة والقانون (٢٤,٧١٪)، في المرتبة الأولى ويُعد من أعلى مجالات الخريجين رغم قلة طلب سوق العمل على تلك الوظائف بسبب أن معظمها تخصصات نظرية، يليه نسبة المتخرجين في مجال الفنون والعلوم الإنسانية بنسبة (١٦,٥٪)، يليه نسبة المتخرجين في مجال التعليم بنسبة (١٢,٩)، يليه نسبة المتخرجين في مجال العلوم الاجتماعية، والصحافة، والإعلام بنسبة (٩,٩٢٪)، كما يتضح أن تخصصات الزراعة، والحراجة، ومصائد الأسماك، والبيطرة من أقل المجالات نسبة، كما يتضح عدم توافق مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل، ويبدو ذلك في قلة عدد المتخرجين في مجالات: الرياضيات والإحصاء، والصحة، ومجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، ومجال الهندسة، والتصنيع والبناء مما يؤكد على أن تلك التخصصات يحتاجها سوق العمل نظرا لقلة عدد المتخرجين في تلك المجالات. والشكل التالي يوضح ذلك.

شكل (١) ترتيب نسب الخريجين حسب مجالات الدراسة للعام الدراسي ١٤٣٧-١٤٣٨هـ

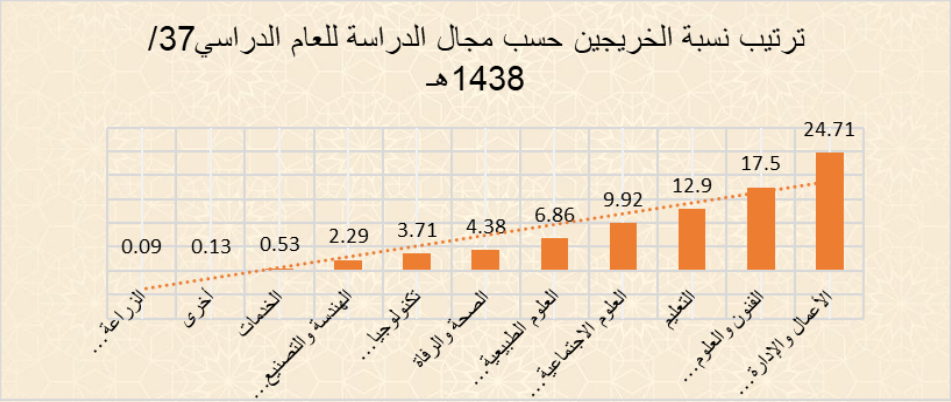

ثالثاً: معوقات تلبية مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي:

أشارت نتائج بعض الدراسات إلى أن أهم معوقات تلبية مخرجات التعليم العالي السعودي لاحتياجات سوق العمل تتمثل في عدم توزيع الطلاب داخل الجامعات بين التخصصات التي يحتاج إليها سوق العمل، وأن هذا الأمر ناتج عن عدم مشاركة قطاع العمل في تحديد سياسة القبول بالجامعات، إضافة إلى التغيرات السريعة والمتلاحقة التي تحدث في احتياجات سوق العمل، والتي تمثل بدورها انعكاساً لهذه التغيرات المتلاحقة في كل جوانب الحياة، حيث أصبحت سمة أساسية من سمات الألفية الثالثة، فلقد أصبح ما يدرسه الطلاب –اليوم– ويتصور أنه يؤهلهم لحياة عملية في الواقع المعاصر، قد يصبح أمراً بالياً لا يصلح لمجتمع الغد الذي تتعاظم فيه التطورات والتغيرات بصورة غير مسبوقة (يونس، ٢٠٠٢م، ٥٣).

وقد أشارت أريج السيسي (٢٠١٨م) إلى عدم مناسبة المناهج لاحتياجات سوق العمل، فضلاً عن عدم تطويرها، وقلة مراعاة الجامعات إعداد الكفاءات التي تتناسب وسوق العمل، إذ يتطلب سوق العمل مهارات لا تتوفر في الخريج، وانعدام التواصل بين سوق العمل والمؤسسات التعليمية لتحديد ما يحتاجه سوق العمل من متطلبات (١٧٠)، فضلاً عن وجود انفصام واضح بين السياسات المتبعة والمناهج الدراسية في الجامعات، حيث إن هناك إفراطاً من جهة في التكوين في بعض التخصصات النظرية التي نتج عنها تضخم كبير لدى طالبي الوظائف، ومن جهة أخرى

هناك تفريط يتمثل في عدم الاهتمام بتكوين العدد الكافي من الخريجين في تخصصات تطبيقية أخرى، التي لا يوجد مشكلة في حصولهم على وظائف بمجرد تخرجهم (فضيل، ٢٠١٥م، ١).

وقد أشارت دراسة هادية اليامي (٢٠١٨م) إلى قلة توفر الخدمات والبرامج التعليمية لبعض الفئات الطلابية في التعليم العالي السعودي، وضعف البنية التعليمية المحفزة على الإبداع والابتكار، وضعف المهارات الشخصية ومهارات التفكير الناقد لدى الطالب فضلاً عن ضعف مواءمة مخرجات التعليم والتدريب مع احتياجات السوق وتدني جودة المناهج والاعتماد على طرق تدريس تقليدية وضعف مهارات التقويم لدى المعلمين.

يتضح مما سبق وجود عدد من المعوقات تحد من تلبية احتياجات سوق العمل السعودي؛ الأمر الذي يتطلب البحث عن أنماط حديثة للتعليم العالي تلبي تلك الاحتياجات.

الدراسات السابقة:

يعرض الباحث عدداً من الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت أنماط التعليم العالي ومدى تلبيتها للمتغيرات المجتمعية المعاصرة، أو مدى مواءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل، وفقا للترتيب الزمني من الأقدم إلى الأحدث، ويتم العرض لهدف الدراسة ومنهجها وأهم نتائجها كما يلي:

أ) دراسات تناولت أنماط التعليم العالي ومدى تلبيتها للمتغيرات المجتمعية المعاصرة:

١- هدفت دراسة: هل (Hill).2015) إلى معرفة الأدوار المتطورة لنمط المؤسسات الربحية وغير الربحية (القطاع العام الحكومي الأمريكي) في توفير التعليم العالي على مدى العقود العديدة الماضية، ومعرفة آثار ذلك على السياسة التعليمية العامة وسوق العمل، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى وجود مشكلات في استجابة التعليم العالي لسوق العمل، وأن استجابة الحكومة والقطاع غير الربحي في توفير التعليم العالي كان له الأثر في توفير الوظائف في سوق العمل، وأن شركات القطاع الخاص يمكنها المساهمة في تلبية زيادة الطلب على التعليم العالي.

٢- وهدفت دراسة: عائشة الأحمدي (٢٠١٦م) إلى التعرف على قدرة الجامعات السعودية على إكساب خريجيها بعض الكفايات؛ واستخدمت المنهج الوصفي المسحي، وتبين من خلال بيانات (١٤٣٧) طالباً وطالبة، على مقياس للكفايات شمل (٣٨) عبارة، وتوصلت إلى أن طلبة الجامعات أفادوا أن الدراسة في الجامعات أكسبتهم كفايات أدائية بدرجة متوسطة، وكفايات تنظيمه بدرجة عالية، وكفايات الاتصال بدرجة متوسطة.

٣- كما استهدفت دراسة: نجاة الملثم، وليلى البصري، (٢٠١٦م) تحليل نسب الخريجين من تخصصات التعليم العالي السعودي خلال الفترة ١٤٢٠-١٤٣٤ والتنبؤ بأعداد الخريجين من تخصصات التعليم العالي خلال الفترة ١٤٣٦هـ-١٤٤٠، واستخدمت الدالة الأسية لحساب التنبؤات بأعداد الخريج. واستخدمت المنهج المسحي وطبقت على عينة حجمها (١٠٠) من خريجي التعليم العالي السعودي بالمنطقة الشرقية، أوضحت نتائج الدراسة أن التعليم العالي السعودي يتيح فرصة أكبر لدراسة التخصصات النظرية مقارنة بالتخصصات العملية وبذلك يخدم برنامج السعودة في التوظيف للخريجين من التخصصات النظرية، كذلك أوضحت ارتفاع نسبة توظيف الأجانب في التخصصات العملية.

٤- وهدفت دراسة: هلال (٢٠١٦م) العرض لأحد الأنماط الجديدة للتعليم عن بُعد، وهو التعليم الافتراضي التي جاءت استجابة لثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، واستخدمت المنهج الوصفي، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن هناك نماذج متعددة للتعليم الجامعي، تختلف فيها نسبة المكون الافتراضي من نموذج إلى آخر، وأن التعليم الجامعي الافتراضي يزيد من تكافؤ الفرص التعليمية بين المتعلمين من خلال التغلب على العوامل التي تحول دون حصولهم على الفرص التعليمية المناسبة في نظام التعليم الجامعي السعودي.

٥- هدفت دراسة: أميرة بدري (٢٠١٧م) إلى العرض لبعض القضايا التي تمثل تحدياً لمخرجات التعليم العالي السعودي في تخصص مجال المعلوماتية، ومدى ملائمته لمتطلبات سوق العمل، وارتكز البحث على المنهج الوصفي وتحليل مضمون (١٤) دراسة، وتوصل البحث لنتائج أهمها أن تحديات التعليم العالي تتمثل في ضعف الشراكة بينها وبين القطاعات الوطنية العامة

والخاصة، وضعف التواصل عبر التدريب الميداني للطلاب، مما يسفر عن جمود المنهج وضعف مواكبته لاحتياج سوق العمل.

٦- هدفت دراسة: سحر عبد الله (٢٠١٧م) إلى العرض لعدد من أنماط التعليم الافتراضي، والتعليم الإلكتروني، والجامعات الافتراضية، والتعليم، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى أن ذلك يتطلب امتلاك أدوات عصر التكنولوجيا وثورة الاتصالات من علم وتكنولوجيا وتوافر القاعدة الفكرية التي تهيئ مناخاً اجتماعياً يساعد على مواكبتها، ويتوافر فيه العقلانية والديمقراطية بما يفرز عقلاً جديداً قادراً على التواجد بالفعل في هذا العصر.

٧- سعت دراسة: أريج السيسي، (٢٠١٨م) إلى وضع استراتيجيات مقترحة لمواءمة تعليم الفتاة العالي السعودي لدورها التنموي، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتمثلت أداة الدراسة في استبانة، وتوصلت الدراسة إلى وضع استراتيجيات مقترحة لمواءمة تعليم الفتاة العالي السعودي لدورها التنموي في المجتمع السعودي منها، مشاركة القيادات المتعلمة من النساء في التخطيط لرسم دور الفتاة السعودية التنموي في المملكة وفقاً لرؤية ٢٠٣٠م.

٨- هدفت دراسة: جو (joo.2018) إلى تعرف أثر التعليم على مخرجات سوق العمل في كوريا، واستخدمت المنهج الوصفي المسحي، وتوصلت الدراسة إلى أن الدروس الخصوصية كان لها الأثر في زيادة مهارات الطلاب في سوق العمل، كما كان لمؤشر جودة العملية التعليمية أثراً في مخرجات سوق العمل.

٩- هدفت دراسة: هادية اليامي (٢٠١٨م) إلى إعداد استراتيجية مقترحة لتطوير التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠م، من أجل تطوير المنظومة التربوية بجميع مكوناتها، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي الوثائقي المقارن، وتوصل البحث إلى العديد من المهام والاستراتيجيات والسياسات ذات العلاقة بمستقبل التعليم بالمملكة وفي الختام قدمت الباحثة آلية لتنفيذ وتطبيق الرؤية على أرض الواقع بطريقة عملية بما يحقق الأهداف المصممة لأجلها.

ب: دراسات تناولت مدى مواءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل:

١- وسعت دراسة: عيسى وصديق (Issa & Siddiek.2012) إلى تحديد التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه مؤسسات التعليم العالي في العالم العربي، والبحث عن درجة استجابة هذه المؤسسات لمواجهة هذه التحديات، ومن خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي، أوضحت الدراسة أن رأس المال البشري هو الأصل الأكثر قيمة في الاقتصاد العالمي التنافسي، وأن مؤسسات التعليم العالي وحدات تدريبية، وحاضنات للعلماء والتكنولوجيين، حيث يتم تدريب القوى العاملة لقيادة التغيير الاجتماعي والاقتصادي وتلبية احتياجات سوق العمل.

٢- وهدفت دراسة: هرنشيار ومادزك (Hrnciar& MadzĂk2013) إلى تحليل واقع البيئة الجامعية في أوروبا الوسطى باستخدام نموذج تحليل GAP لتحسين جودة التعليم العالي، والوقوف على الصعوبات التي تواجه خريجي المدارس الذين يجدون صعوبة في الحصول على وظائف في سوق العمل، وبناء على تحليل البيئة توصلت الدراسة إلى بعض التوصيات لمواءمة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل من خلال: الاهتمام بتحسين جودة التعليم وتطبيق نظم إدارة الجودة، وتحديد المتطلبات الرئيسية للأطراف المعنية بالعملية التعليمية (الطلاب، أرباب الأعمال).

٣- وسعت دراسة: ناشاش (Nashash.2015) إلى التعرف على مدى تطابق المهارات المكتسبة لخريجي مرحلة الطفولة في جامعة البلقاء التطبيقية وجامعة الأميرة علياء خلال دراستهم والمطلوب منهم في سوق العمل، وتم اعتماد المنهج الوصفي المسحي، وطبقت الاستبانة على (١١٠) مشاركاً، وأظهر التحليل الإحصائي وجود علاقة سلبية بين الطلب على المهارات والعرض، وعدم تطابق المهارات المكتسبة خلال الدراسة الجامعية مع متطلبات سوق العمل.

٤- هدفت دراسة: المنيع (Almannie, 2015) إلى تقديم تصور مقترح لكليات المجتمع لتلبية احتياجات سوق العمل في المملكة العربية السعودية، وباستخدام المنهج المسحي تم إجراء مسح لـ (٢٥) كلية من كليات المجتمع من خلال شبكة الإنترنت، ومقابلة (٢٢) مشاركاً،

وكشفت الدراسة أن كليات المجتمع في المملكة العربية السعودية تواجه العديد من العقبات في تحقيق هدف إعداد العمال المهرة في المجتمع المحلي وسوق العمل، وتركزت هذه العقبات في نوعية البرامج المقدمة والفجوة بين المجتمع ونقص المهارات التي يحتاجها أصحاب العمل.

٥- هدفت دراسة: حدج أناستازيص (Hadjianastasis,2017) إلى تعرف مخرجات التعليم العالي البريطاني من خلال معرفة آراء المهنيين في التعليم، ومن خلال استخدام المنهج الوصفي المسحي تم تطبيق استبانة من (٢٩) سؤالاً على عينة بلغ قوامها (٩٤) فرداً، توصلت الدراسة إلى أن معظم أفراد العينة كانوا على دراية بمخرجات التعلم المراد تنفيذها وأن هذا يدعم تعليم الطلاب من خلال نموذج المحاكاة، وأكدت الدراسة على ضمان الجودة لتعزيز الروابط بين مخرجات الجامعة وسوق العمل، وأكدت أهمية تحديد مخرجات التعلم كأداة في تخطيط التعليم العالي.

٦- وسعت دراسة: اتشم (Etshim.2017) إلى التعرف على العوامل المؤثرة في التعاون بين التعليم العالي وسوق العمل في كينشاسا، عاصمة جمهورية الكونغو الديمقراطية، واستخدمت المنهج الوصفي، وأظهرت النتائج أن المناهج والسياسات الحالية تنطوي على أوجه قصور تتمثل في قلة توفر المهارات الكافية لدى الخريجين الجدد للانتقال بسهولة إلى سوق العمل والإنتاجية فيها.

٧- وسعت دراسة: عارف وآخرين (٢٠١٨م) إلى تعرف واقع جودة مخرجات التعلم في الجامعات السعودية ودورها في تلبية متطلبات سوق العمل السعودي، واستخدمت المنهج الوصفي المسحي، وتوصلت الدراسة إلى أن متوسط الرضا العام عن جودة مخرجات التعلم وفق آراء عينة البحث جاء بدرجة جيد جدا، ووجود تفاوت بين آراء عينة البحث في نسبة الرضى عن جودة مخرجات التعلم، حيث كانت نسبة الرضا لدى القيادات وأعضاء هيئة التدريس بدرجة ممتازة، في حين كانت نسبة رضى أرباب العمل جيد جدا.

٨- هدفت دراسة: عبد القادر (٢٠٢٠م) إلى تقديم رؤية مستقبلية لتحسين جودة مخرجات التعليم العالي السعودي لتلبية احتياجات سوق العمل تحقيقاً لرؤية المملكة ٢٠٣٠م،

واستخدمت المنهج الوصفي الوثائقي، وأسلوب دلفاي بجولاته الثلاث، وطبقت على (٢٦) خبيراً، وتوصلت الدراسة إلى رؤية مستقبلية مقترحة من وجهة نظر الخبراء شملت أربعة جوانب هي: الشراكة بين الجامعات وسوق العمل، وتفعيل تطبيق برامج الجودة، فضلاً عن تطوير التقويم المستمر للطلاب، وتحقيق التميز لتحسين جودة مخرجات التعليم العالي.

التعقيب على الدراسات السابقة:

أوجه الشبة والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

- اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في تعرف واقع مواءمة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل من القوى البشرية المؤهلة دراسة عيسى وصديق (Issa & Siddiek.2012) ودراسة عبد القادر (٢٠٢٠م).
- كما اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في تعرف معوقات تلبية مخرجات التعليم العالي السعودي لمتطلبات سوق العمل كدارسة: هرنشيار ومادزك (Hrnciar& MadzĂk2013) ودراسة عارف وآخرين (٢٠١٨م)، ودراسة هادية اليامي (٢٠١٨م).
- تنوعت الأدوات المستخدمة في جمع البيانات ما بين الاستبانات، والمقابلات، والإحصاءات، والتقارير المنشورة.
- اختلفت الدراسة الحالية عن كافة الدراسات السابقة في مجتمعها وزمان إجرائها والمحاور التي تناولتها كما اختلفت في استخدم أسلوب دلفاي كأحد أساليب دراسة المستقبل لاستطلاع آراء الخبراء؛ لتقديم رؤية مستقبلية لأنماط التعليم العالي السعودي لتلبية احتياجات سوق العمل.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

- استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تحديد المنهج الملائم لها، وبناء أداة الدراسة، كما استفادت من نتائج وتوصيات الدراسات السابقة في دعم مشكلة الدراسة وأهميتها، وكذا تدعيم الإطار النظري وتفسير بعض النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية.

الدراسة الميدانية: إجراءاتها ونتائجها:

أولا: إجراءات الدراسة الميدانية:

يعرض الباحث لمجتمع الدراسة والعينة وأداة الدراسة والمعالجة الإحصائية للبيانات وإجراءات تطبيق أسلوب دلفاي يليه عرض نتائج الدراسة كما يلي:

١-مجتمع الدراسة: خبراء التربية بكليات التربية بالجامعات السعودية.

٢-عينة الدراسة: أشار أدلر وزيجلو Adler, Ziglio, 1996 إلى أن مجموعة من ١٠ إلى ١٥ خبيرا بموضوع الدراسة كاف للحصول على نتائج يمكن الاعتماد عليها للتحليل والخروج بتصورات ضمن جولات أسلوب دلفاي، وهذا يعني كما يرى جال وبروج (Gall, Borg,2003) أن اختيار العينة يكون قصديًّا (Purposeful) وليس عشوائيًّا (Random) من أجل إشراك من قد يكون ثرياً بالمعلومات، بحيث يفيد الدراسة ويثريها؛ لذا حاول الباحث الحصول على عدد من خبراء التربية بأقسام: أصول التربية، والإدارة والتخطيط، والمناهج بكليات التربية بست جامعات في المملكة العربية السعودية وتم اختيارهم بالطريقة القصدية، مع مراعاة التخصص الأكاديمي، والخبرة العلمية في مجال التعليم العالي، وممن لديه الاستعداد للتعاون مع الباحث في إتمام جولات دلفاي الثلاث، والجدول التالي يوضح الخصائص الديموجرافية للعينة:

جدول (٣) يوضح الخصائص الديموجرافية للعينة

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة
الجامعة	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	٨	٣٨,١٪
	جامعة الملك سعود	٣	١٤,٣٪
	جامعة أم القرى	٣	١٤,٣٪
	جامعة القصيم	٢	٩,٥٪
	الجامعة الإسلامية	٣	١٤,٣٪
	جامعة طيبة	٢	٩,٥٪
	الإجمالي	٢١	١٠٠٪
الرتبة العلمية	فئات المتغير	العدد	النسبة

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة
	أستاذ	١٣	٦١,٩٪
	أستاذ مشارك	٨	٣٨,١٪
	الإجمالي	٢١	١٠٠٪
القسم العلمي	فئات المتغير	العدد	النسبة
	أصول التربية	١٢	٥٧,١٪
	الإدارة والتخطيط	٥	٢٣,٨٪
	المناهج وطرق التدريس	٤	١٩,١٪
	الإجمالي	٢١	١٠٠٪

يتضح من الجدول السابق تنوع الجامعات التي تمت استجابة الخبراء منها، حيث بلغت ست جامعات وكانت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في مقدمة تلك الجامعات حيث أبدى (٨) من الخبراء موافقتهم على التعاون مع الباحث بنسبة (٣٨,١٪)، كما تنوعت الرتب العلمية لخبراء التربية الذين طُبق عليهم أسلوب دلفاي، حيث بلغ عدد الخبراء على رتبة أستاذ (١٣) خبيراً، بنسبة (٦١,٩)؛ مما يفيد من دقة النتائج التي سيحصل عليها الباحث نظراً لخبرتهم الطويلة، كما تنوع تخصص الخبراء حيث بلغ عدد خبراء قسم أصول التربية (١٢) خبيراً بنسبة (٥٧,١٪)، في حين بلغ عدد الخبراء من قسم الإدارة والتخطيط (٥) خبراء بنسبة (٢٣,٨٪)، كما بلغ عدد الخبراء من قسم المناهج وطرق التدريس (٤) خبراء بنسبة (١٩,١٪)، وتعد هذه نسب جيدة حيث شملت التخصصات الأقرب لموضوع البحث.

٣-أداة الدراسة: في ضوء ما أسفرت عنه الأدبيات المتصلة بموضوع الدراسة، تم وضع الصورة المبدئية لاستبانة دلفاي، وكانت من النوع المفتوح، حيث اشتملت على البيانات الأولية للخبير، وسؤالين مفتوحين، وتم تقسيم الاستبانة بعد الجولة الأولى إلى أربعة محاور رئيسة كما يأتي بيانه.

٤-صدق أداة الدراسة: يشير صدق الأداة إلى أنها تقيس ما وضعت لقياسه، وقد أكد الملحم (٢٠٠٨م) أن أسلوب دلفاي في تعامله مع مجموعة الخبراء من خلال عدة جولات يتضمن صدق المحتوى لأداة الدراسة، إذ إن أسلوب دلفاي الذي يعتمد على عدة جولات يوفر قدرا من

الصدق خصوصاً عند وصول الخبراء إلى اتفاق على المقترحات العلاجية التي تم وضعها، كما يتحقق في الأداة من خلال أسلوب دلفاي ما يعرف بصدق المحكمين، كما ذهب النذير(١٤٣٥هـ) إلى أن تكرار عرضه على فئة المحكمين من خلال جولاته المتعددة للوصول إلى نسبة اتفاق كبيرة على كل بند مقترح علاجي من بنود الأداة يعطي قدراً كبيراً من الاطمئنان إلى أن الأداة تقيس ما وضعت من أجله؛ وللتأكد من الصدق الظاهري للاستبانة قام الباحث بعرض المحاور الرئيسة التي خلص إليها من الجولة الأولى على عدد من المحكمين بلغ عددهم (٦) محكمين من جامعات: (الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الأزهر، القصيم) وقد أبدى المحكمون عدداً من الملحوظات تم تداركها في تصميم الاستبانة المغلقة قبل الجولة الثانية من تطبيق أسلوب دلفاي.

٥- منهج الدراسة: وظفت الدراسة المنهج الوصفي الوثائقي، الذي يُعرّف بأنه "الجمع المتأني للسجلات والوثائق ذات العلاقة بموضوع البحث، ومن ثم التحليل الشامل لمحتوياتها بهدف استنتاج ما يتصل بمشكلة البحث من أدلة وبراهين على إجابة أسئلة البحث والوصول إلى النتائج التي يسعى الباحث لتحقيقها" (العساف، ١٤٣٣هـ، ٢٠٦)، وذلك للإجابة عن الأسئلة: الأول والثاني والثالث.

كما استخدم الباحث (أسلوب دلفاي)، Delphi method الذي يُعرّف بأنه أداة مسحية لعقد مناقشات بين الخبراء، وتقدم من خلال جولات عديدة لمجموعة منتقاة من الخبراء بهدف التوصل إلى درجة من الاتفاق العام بينهم فيما يتعلق بتحديد اتجاهات معينة واحتمالية حدوثها وزمن حدوثها وتأثيرها المتوقع (فليه، والزكي، ٢٠٠٣م)؛ وذلك للإجابة عن السؤال الرابع.

٦- إجراءات الدراسة: اتبعت الدراسة الإجراءات والخطوات المنهجية وفق أسلوب دلفاي، التي أشارت إليها الأدبيات المتصلة بالأسلوب المذكور، وهي على النحو الآتي: حددت أبعاد الموضوع، ووضعت الأداة على شكل استبانة تضمنت مجموعة من الأسئلة طُلب من كل خبير الإجابة عن الأسئلة، وإضافة المعلومات التي يرى أنها ذات صلة وثيقة بموضوع الدراسة، وبعد كل جولة تم تحليل النتائج في ضوء إجابات الخبراء وملحوظاتهم، وإجراء التعديلات اللازمة،

وطُرحت عليهم مرة أخرى، تكررت هذه العملية في ثلاث جولات، حتى تكون إجماعا على النتائج.

٧-المعالجات الإحصائية: أُستُخرجت المعالجاتُ الإحصائية لبيانات جولات دلفاي الثلاث، حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لاستجابات الخبراء عن مجالات الاستبانة، ولأغراض المعالجة الإحصائية، وتحليل البيانات، وبناء على رأي المحكمين، والأدبيات المتصلة بمنهجية الدراسة، اعتمد الباحث في تطبيق الجولة الأولى أسئلة مفتوحة المصدر، بينما في تطبيق الجولتين: الثانية والثالثة ووفقاً للأدبيات، فقد تم تحديد نسبة الاتفاق المقبولة ٧٥٪ بين آراء الخبراء، وأُعتمد مقياس متدرج من ثلاثة مستويات: (موافق، محايد، غير موافق) وحساب متوسط أهمية كل مقترح باعتبار القيمة العددية للحقول كالتالي: (موافق=٣)، (محايد =٢)، و(غير موافق=١)، تم حساب المدى (٣-١=٢)، ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي (٢/٣= ٠,٦٦) بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية.

٨- تطبيق جولات دلفاي: طُبقت ثلاث جولات على النحو الآتي:

الجولة الأولى: طبقت في الفترة الزمنية من ٢٠٢١/١/٢٠م إلى ٢٠٢١/١/٢٥م، وقد تم توزيع استبانة الجولة الأولى على عينة مكونة من (٢١) خبيرًا تربويًّا من الجامعات السعودية، وتمثلت أسئلة الاستبانة المفتوحة في الجولة الأولى في سؤالين الأول: كيف يمكن تطوير أنماط التعليم العالي السعودي التقليدية لتلبية احتياجات سوق العمل؟ والسؤال الثاني: ما أنماط التعليم العالي التي يمكن استحداثها لتلبية احتياجات سوق العمل السعودي؟ وتم الاعتماد على العصف الذهني للخبراء، ومن خلال تحليل استجابات أفراد العينة في الجولة الأولى قسم الباحث العبارات إلى أربعة محاور.

بعد تحليل الباحث لإجابات الجولة الأولى وتصنيفها الأسئلة المفتوحة، صممت استبانة الجولة الثانية بناءً على توجيهات الخبراء، وما أسفرت عنه نتائج الجولة الأولى ومضافاً إليها ما توصل إليه الباحث من الدراسات والأدبيات المتصلة بموضوع الدراسة تم استفتاء الخبراء مرة أخرى

حول ما طرحوه في الجولة الأولى من آراء حول الرؤية المستقبلية، وذلك بغية الوصول إلى اتفاق عام، وحتى تتاح لهم فرصة الاطلاع على الآراء التي اقترحت بخصوص المحاور السابقة، وقد استبدلت صيغة الأسئلة المفتوحة في الجولة الثانية بأسئلة مغلقة مكونة من (٥١) مقترحاً، وقد بدأ تطبيق الجولة الثانية في الفترة الزمنية من (٢٠٢١/٢/١م) إلى (٢٠٢١/٢/٥م) على الخبراء أنفسهم، وقد اتفقت معظم آراء الخبراء في الجولة الثانية على بعض الملحوظات منها: إعادة صياغة بعض الفقرات، واختصار بعض المقترحات فأصبحت الاستبانة مكونة من (٥١) مقترحاً للرؤية المستقبلية، ثم قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية لدرجات أهمية كل مقترح، ونسبة الاتفاق بين آراء الخبراء، وبعد رصد الباحث وتحليل نتائج الجولة الثانية لأسلوب دلفاي للوقوف على آراء الخبراء واتجاهاتهم نحو الرؤية المستقبلية وُزعت على النحو التالي:

١- المحور الأول: تطوير نمط التعليم العالي التقليدي (الحكومي والأهلي) (٢٠) عبارة.

٢- المحور الثاني: استحداث نمط جامعة الشركات (١١) عبارة.

٣- المحور الثالث: استحداث نمط الجامعة المنتجة (٧) عبارات.

٤- المحور الرابع: استحداث نمط الجامعة البحثية (١٣) عبارة.

الجولة الثالثة: جاءت الجولة الثالثة بهدف قياس مستوى إجماع الخبراء على متوسط درجات الأهمية التي حصل عليها كل مقترح من المقترحات، والبالغ عددها (٥١) مقترحاً للرؤية المستقبلية، موزعة على المحاور الأربعة، ومن ثم إيجاد النسبة المئوية لاتفاق آراء الخبراء، وقد بدأ تطبيق الجولة الثالثة في الفترة الزمنية من ٢٠٢١/٢/٥م إلى ١٠/ ٢/ ٢٠٢١م على نفس الخبراء، وذلك بعد تحليل إجابات الجولة الثانية بناء على ملحوظات وتوجيهات الخبراء للوصول إلى اتفاق عام، وحتى تتاح لهم الفرصة للاطلاع على جميع الآراء الأخرى، وقد اتفقت معظم آراء الخبراء في الجولة الثالثة على المحاور الرئيسة وفقرات الرؤية المستقبلية لأنماط التعليم العالي السعودي لتلبية احتياجات سوق العمل.

ثانياً: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها:

بعد تطبيق الجولات الثلاث اتضح للباحث موافقة الخبراء على المقترحات بمتوسط حسابي مقداره (٢,٩٠من ٣) ونسبة اتفاق (٩٣,٣٪) في الجولة الثانية، في حين كانت موافقتهم على الجولة الثالثة بمتوسط حسابي مقداره (٢,٩٣من ٣) ونسبة اتفاق (٩٥,٤٪)؛ مما يدل على تقارب اتفاقهم حول عبارات الجولتين، كما جاءت النسبة المئوية لاتفاقهم على الجولتين في المحور الثالث: (استحداث نمط الجامعة المنتجة) في المرتبة الأولى، بنسبة اتفاق بلغت (٩٨,٢٪)، في حين جاءت النسبة المئوية لاتفاقهم على المحور الرابع (استحداث نمط الجامعة البحثية) في المرتبة الثانية بنسبة اتفاق بلغت (٩٧,٦٪)، كما جاءت النسبة المئوية لاتفاقهم على المحور الثاني (استحداث نمط (جامعة الشركات) في المرتبة الثالثة بنسبة اتفاق بلغت (٩٦,٩٪)، وجاءت النسبة المئوية لاتفاقهم على المحور الأول (تطوير نمط التعليم العالي التقليدي (الحكومي والأهلي) في المرتبة الرابعة والأخيرة بنسبة اتفاق بلغت (٨٩,٣٪)؛ مما يدل على أن الخبراء يرون أن أنماط التعليم التقليدي بصورته الراهنة –وإن جرى تطويره– قد لا تلبي احتياجات سوق العمل السعودي نظراً لقبول الجامعات كل عام آلاف الطلاب في التخصصات النظرية التي لا يحتاج إليها سوق العمل، وصعوبة تطبيق بعض المقترحات؛ حيث تحتاج إلى سن قوانيين وتشريعات خاصة بأنماط التعليم العالي السعودي، كما جاءت أكثر نسبة اتفاق على عبارات المحور الثالث الخاص باستحداث نمط الجامعة المنتجة، فهذا الأقرب كما يرى الخبراء في توفير احتياجات سوق العمل من التخصصات المطلوبة، ولمعرفة تفاصيل النتائج يعرض الباحث لاستجابات الخبراء فيما يلي:

أ–نتائج المحور الأول: تطوير نمط التعليم العالي التقليدي (الحكومي والأهلي) لتلبية احتياجات سوق العمل السعودي من وجهة نظر الخبراء، وتفسيرها.

للإجابة عن هذا المحور، تم استخراج متوسطات درجات موافقة الخبراء في المرحلتين الثانية والثالثة، والانحراف المعياري، ونسبة الاتفاق في كل مرحلة، ونسبة الاتفاق بين المرحلتين، وترتيب العبارات وفقاً للمتوسط الحسابي للجولتين، كما هو مبين بالجدول التالي:

جدول (٤) متوسطات درجات الأهمية في المرحلتين الثانية والثالثة، والانحراف المعياري، ونسبة الاتفاق لكل مقترح من المقترحات المرتبطة بتطوير نمط التعليم العالي التقليدي (الحكومي والأهلي) لتلبية احتياجات سوق العمل السعودي من وجهة نظر الخبراء ن=٢١

م	المقترحات	نتائج الجولة الثانية				نتائج الجولة الثالثة				نسبة الاتفاق
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب	
٦	إنشاء حاضنات داعمة للبحث العلمي والابتكار لإضفاء ميزة التنافسية	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	١	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	١	١٠٠٪
١٠	الالتزام بمعايير الجودة الشاملة العالمية للتعليم العالي (من خلال نماذج التميز مثل: النموذج الأوروبي للتميز، ونموذج بالدريج الأمريكي، ونموذج فليمنج الياباني، ونموذج جائزة الملك عبدالعزيز للجودة.....)	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	م١	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	م١	١٠٠٪
١١	استخدام التقنيات في التدريس للطلاب وتدريبهم على استخدامها كل في مجال تخصصه.	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	م١	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	م١	١٠٠٪
١٧	اشتمال المناهج على المعارف والمهارات الملائمة لمتطلبات سوق العمل	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	م١	٢,٧٥	٠,٦٨٣	٨٧,٥٪	٣	٩٣,٧٪
١٨	توجيه طلاب السنة التحضيرية إلى التخصصات التطبيقية التي يحتاجها سوق العمل.	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	م١	٢,٧٥	٠,٦٨٣	٨٧,٥٪	م٣	٩٣,٧٪
٢٠	تنمية المهارات الرقمية والقدرات التكنولوجية لأعضاء هيئة التدريس.	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	م١	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	م١	١٠٠٪
١	التحول إلى التعليم المعتمد على التكنولوجيا واستخدام مراكز التعليم المتميز	٢,٩٣	٠,٢٥٠	٩٣,٨٪	٢	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	٢	٩٦,٩٪
٥	استحداث برامج تستهدف رفع كفاءة الخريجين الذين انضموا إلى قوة العمل	٢,٩٣	٠,٢٥٠	٩٣,٨٪	م٢	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	م٢	٩٦,٩٪

م	المقترحات	نتائج الجولة الثانية				نتائج الجولة الثالثة				نسبة الاتفاق
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب	
٧	إنشاء أودية وحدائق للعلوم والتكنولوجيا وحاضنات تكنولوجية	٢,٩٣	٠,٢٥٠	٩٣,٨	م٢	٢,٥٠	٠,٨٩٤	٧٥٪	٦	٨٤,٤٪
١٢	التعاون مع مؤسسات سوق العمل بزيارة أعضاء هيئه التدريس إليها لمعرفه الجديد في المجال والعمل على تحقيقه في الخريج.	٢,٩٣	٠,٢٥٠	٩٣,٨	م٢	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	م٢	٩٦,٩٪
١٣	إيجاد توصيف للمهن والوظائف المطلوبة بالتعليم العالي لإعداد خريج مؤهل لكل مهنة	٢,٩٣	٠,٢٥٠	٩٣,٨	م٢	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	م٢	٩٦,٩٪
١٥	ربط مشاريع تخرج الطلاب بمؤسسات سوق العمل (التأكيد على المشاريع التطبيقية ذات الصلة بسوق العمل)	٢,٩٣	٠,٢٥٠	٩٣,٨	م٢	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	م٢	٩٦,٩٪
١٦	وجود خطه معلنة للتدريب في مراكز خدمة المجتمع بمؤسسات التعليم العالي وفق احتياجات سوق العمل	٢,٩٣	٠,٢٥٠	٩٣,٨	م٢	٢,٧٥	٠,٦٨٣	٨٧,٥٪	٤	٩٠,٦٪
١٤	مشاركه أصحاب العمل والمختصين في وضع مناهج التعليم العالي وتطويرها	٢,٧٥	٠,٥٥٧	٨١,٣	٣	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	م٤	٩٠,٦٪
٤	إدخال برنامج للتعليم المستمر (تعليم الكبار) لإعداد الإنسان المتلائم مع مستجدات سوق العمل	٢,٦٨	٠,٦٠٢	٧٥	٤	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	٥	٨٧,٥٪
٣	تعديل نظام الدراسة بالجامعات بحيث يدرس المنتظمون صباحا وتتاح الدراسة مساء للراغبين بنظام الانتساب وفقا لتخصصات مطلوبة لسوق العمل.	٢,٦٨	٠,٤٧٨	٦٨,٨	م٤	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	م٦	٨٤,٤٪

م	المقترحات	نتائج الجولة الثانية				نتائج الجولة الثالثة				نسبة الاتفاق
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب	
١٩	ربط أعداد المقبولين بالاحتياجات المستقبلية التقديرية لسوق العمل.	٢,٦٢	٠,٧١٨	٧٥	٥	٢	١,٠٣	٥٠٪	٩	٦٢,٥٪
٨	الاهتمام بالتوسع في إنشاء كليات مجتمع ذات تخصصات تطبيقية (مثل الحاسب الآلي ونظم المعلومات) وفتح تخصصات جديدة في ضوء احتياجات سوق العمل.	٢,٥٦	٠,٦٢٩	٦٢,٥	٦	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	٧	٨١,٢٪
٩	إنشاء جامعات نسائية في المناطق المختلفة للمملكة.	٢,٣١	٠,٧٠٤	٤٣,٨	٧	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	٨	٧١,٩٪
٢	تقسيم الجامعات الكبيرة إلى جامعات صغيرة أو متوسطة تخصصية مثل: جامعة طبية، جامعة هندسية، جامعة تكنولوجية، جامعة للعلوم الإنسانية..	٢,٢٥	٠,٧٧٤	٤٣,٨	٨	٢,٥٠	٠,٨٩٤	٧٥٪	١٠	٥٩,٤٪
	الدرجة الكلية	٢,٨٢	٠,١٧٩	٨٥,٣٪		٢,٨٦	٠,١٢٥	٩٣,١٪		٨٩,٢٪

يتبين من الجدول السابق حصول مقترحات تطوير نمط التعليم العالي التقليدي (الحكومي والأهلي) لتلبية احتياجات سوق العمل السعودي من وجهة نظر الخبراء على نسبة اتفاق بلغت (٨٩,٢٪)، كما جاءت استجابة الخبراء على العبارات: (٦، ١٠، ١١، ٢٠) في المرتبة الأولى بنسبة مئوية بلغت (١٠٠٪)، كما جاءت استجاباتهم على العبارات: (١، ٥، ١٢، ١٣، ١٥) في المرتبة الثانية بنسبة مئوية بلغت (٩٦,٩٪)، كما جاءت استجاباتهم على العبارتين: (١٧، ١٨) في المرتبة الثالثة بنسبة مئوية بلغت (٩٣,٧٪)، في حين جاءت استجاباتهم على العبارات: (١٦، ١٤) في المرتبة الرابعة بنسبة مئوية بلغت (٩٠,٦٪)، كما جاءت استجاباتهم على العبارة: (٤) في المرتبة الخامسة بنسبة مئوية بلغت (٨٧,٥٪)، كما جاءت استجاباتهم على العبارتين: (٧، ٣) في المرتبة السادسة بنسبة مئوية بلغت (٨٤,٤٪)، كما جاءت استجاباتهم على العبارة: (٨) في المرتبة السابعة بنسبة مئوية بلغت (٨١,٢٪)، كما جاءت استجاباتهم على العبارات: (١٩، ٩، ٢) في

المرتبة الثامنة والتاسعة والعاشرة على التوالي، بنسبة مئوية تراوحت بين (٥٩,٤ إلى ٦٢,٥)، وهذه النسب لا تمثل اتفاقاً بين آراء الخبراء حيث إنها لم تحصل على نسبة مئوية ٧٥٪ التي حددتها الدراسة الحالية كحدٍ أدنى للاتفاق.

أما تفصيلاً وعلى مستوى العبارات فقد جاءت العبارات أرقام (٦، ١٠، ١١، ٢٠) في المرتبة الأولى ومحتواها (إنشاء حاضنات داعمة للبحث العلمي والابتكار لإضفاء ميزة التنافسية، والالتزام بمعايير الجودة الشاملة العالمية للتعليم العالي (من خلال نماذج التميز مثل: النموذج الأوروبي للتميز، ونموذج بالدريج الأمريكي، ونموذج فليمنج الياباني، ونموذج جائزة الملك عبد العزيز للجودة..) و(استخدام التقنيات في التدريس للطلاب وتدريبهم على استخدامها كل في مجال تخصصه)، و(تنمية المهارات الرقمية والقدرات التكنولوجية لأعضاء هيئة التدريس) بنسبة اتفاق ١٠٠٪؛ مما يدل على مستوى الإجماع العالي بين الخبراء، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الخبراء يرون أهمية إنشاء حاضنات بالجامعات السعودية لتحويل الأفكار إلى منتجات تفيد المجتمع، والالتزام بتطبيق معايير الجودة في التعليم العالي؛ لتحسين مهارات الخريجين، وأهمية استخدام التقنيات والتدريب عليها وتنمية المهارات الرقمية والقدرات التكنولوجية لأعضاء هيئة التدريس، وهذا يشير – كما يرى الخبراء –إلى أهمية تطوير نمط التعليم العالي التقليدي لتأمين احتياجات سوق العمل من اليد الماهرة المزودة بالكفايات الجامعية المهنية والعلمية المناسبة، وإيجاد فرص عمل لخريجي التعليم العالي؛ مما يؤدي إلى الحد من مشكلة البطالة، ويتفق ذلك ونتائج دراسة: (Issa & Siddiek.2012) ودراسة عبدالقادر (٢٠٢٠م) اللتان أكدتا أهمية تحسين جودة مخرجات التعليم العالي؛ لضمان رضى العملاء، وأهمية الحاضنات التكنولوجية لتبني أفكار الباحثين وتحويلها إلى تطبيقات، ودراسة محمد (٢٠٢٠م، ٤٥٩) التي أكدت أهمية تحقيق التنافسية وتنمية القدرات التكنولوجية لأعضاء هيئة التدريس وتفعيل دور الحاضنات التكنولوجية، كما جاءت العبارات: (١٩، ٩، ٢) في المرتبة الثامنة والتاسعة والعاشرة على التوالي، بنسبة مئوية تراوحت بين (٥٩,٤ إلى ٦٢,٥) وهذه النسب لا تمثل اتفاقاً بين آراء الخبراء ومحتواها (تقسيم الجامعات الكبيرة إلى جامعات صغيرة أو متوسطة تخصصية مثل: جامعة طبية، جامعة هندسية، جامعة تكنولوجية،

جامعة للعلوم الإنسانية..، و(ربط أعداد المقبولين بالاحتياجات المستقبلية التقديرية لسوق العمل) و(إنشاء جامعات نسائية في المناطق المختلفة للمملكة)، ويعزو الباحث قلة اتفاق آراء الخبراء على محتوى هذه العبارات إلى تخوف البعض من تقسيم الجامعات الكبيرة، وتعديل نظام الدراسة بالجامعات الحكومية والأهلية وإنشاء جامعات نسائية؛ نظراً لأن ذلك قد يكون مكلفاً جداً في الوقت الذي تتجه المملكة إلى تخفيض الكلفة التشغيلية للجامعات وفقاً لنظام الجامعات الجديد، وإيجاد مصادر تمويل جديدة متمثلة في الإعانة التي تقدمها الدولة للجامعة، والأوقاف، وقبول التبرعات، والسماح للجامعات بتأسيس الشركات الاستثمارية لتنمية مواردها المالية. (مجلس شؤون الجامعات، ٢٠٢٠م، المادة التاسعة والأربعون، ٢٥) وقلة وجود قواعد بيانات عن الاحتياجات الفعلية من التخصصات المختلفة لسوق العمل السعودي ويتشابه ذلك ونتائج دراسة الزهراني (٢٠١٠م).

ب–نتائج المحور الثاني: أهمية استحداث نمط (جامعة الشركات) لتلبية احتياجات سوق العمل السعودي من وجهة نظر الخبراء، وتفسيرها.

للإجابة عن هذا المحور، تم استخراج متوسطات درجات موافقة الخبراء في المرحلتين الثانية والثالثة، والانحراف المعياري، ونسبة الاتفاق في كل مرحلة، ونسبة الاتفاق بين المرحلتين، وترتيب العبارات وفقا للمتوسط الحسابي للجولتين، كما هو مبين بالجدول التالي:

جدول (٥) متوسطات درجات الأهمية في المرحلتين الثانية والثالثة، والانحراف المعياري، ونسبة الاتفاق لكل مقترح من المقترحات المرتبطة بأهمية استحداث نمط (جامعة الشركات) لتلبية احتياجات سوق العمل السعودي من وجهة نظر الخبراء ن=٢١

م	المقترحات	نتائج الجولة الثانية				نتائج الجولة الثالثة				نسبة الاتفاق
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب	
٣	تعزز جامعة الشركات الابتكار وتطوير التكنولوجيا، ونقلها، وتسويقها بالتعاون بين الجهات المعنية المحلية والدولية	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	١	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	١	١٠٠٪

م	المقترحات	نتائج الجولة الثانية				نتائج الجولة الثالثة				نسبة الاتفاق
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب	
٥	تطور جامعة الشركات رأس المال البشري والمعرفي وتوفير التعليم والتدريب المتميز	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	م١	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	م١	١٠٠٪
٧	تعقد جامعة الشركات الشراكة بينها وبين مراكز التدريب وبيوت الخبرة المحلية والدولية	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	م١	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	م١	١٠٠٪
٨	تعمل جامعة الشركات على ربط النظرية بالتطبيق في المناهج الدراسية	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	م١	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	م١	١٠٠٪
٩	توفر جامعة الشركات برامج تعليميه وتدريبيه تواكب احتياجات سوق العمل	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	م١	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	م١	١٠٠٪
١	قيام بعض الشركات الكبرى في المملكة بإنشاء جامعة أو معاهد خاصة بها.	٢,٩٣	٠,٢٥٠	٩٣,٨	٢	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	٢	٩٦,٩٪
٢	تقديم خدمات الأعمال والتسهيلات الفنية والعلمية لمشروعات البحث العلمي التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس	٢,٩٣	٠,٢٥٠	٩٣,٨	م٢	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	م٢	٩٦,٩٪
٤	توفر جامعة الشركات ما يحتاج إليه سوق العمل من قوة عاملة على درجه عالية من المهارة والمعرفة بالتنسيق مع سوق العمل	٢,٩٣	٠,٢٥٠	٩٣,٨	م٢	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	م٢	٩٦,٩٪
٦	تقدم جامعة الشركات التعليم المستمر للكبار للحفاظ على القوى العاملة والخبرة المتميزة.	٢,٩٣	٠,٢٥٠	٩٣,٨	م٢	٢,٨٧	٠,٥٠	٩٣,٨٪	٣	٩٣,٨٪
١٠	تعمل جامعة الشركات على الدخول في شراكات مع الجامعات والمؤسسات البحثية.	٢,٩٣	٠,٢٥٠	٩٣,٨	م٢	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	م٢	٩٦,٩٪
١١	تعمل جامعة الشركات على تنميه الولاء والانتماء للشركة من خلال نشر ثقافة الشركة وقيمها بين كافة العاملين فيها وفي المجتمع الخارجي.	٢,٨١	٠,٤٠٣	٨١,٣	٣	٢,٧٥	٠,٦٨٣	٨٧,٥٪	٤	٨٤,٤٪
	الدرجة الكلية	٢,٩٥	٠,٠٩٣	٩٥,٥٪		٢,٩٦	٠,٨٠٦	٩٨,٣٪		٩٦,٩٪

يتبين من الجدول السابق حصول مقترحات أهمية استحداث نمط (جامعة الشركات) لتلبية احتياجات سوق العمل السعودي من وجهة نظر الخبراء على نسبة اتفاق بلغت (٩٦,٩٪)، كما جاءت استجابة الخبراء على العبارات: (٣، ٥، ٧، ٨، ٩) في المرتبة الأولى بنسبة مئوية بلغت (١٠٠٪)كما جاءت استجاباتهم على العبارات: (١، ٢، ٤، ١٠) في المرتبة الثانية بنسبة مئوية بلغت (٩٦,٩٪)، كما جاءت استجاباتهم على العبارة: (٦) في المرتبة الثالثة بنسبة مئوية بلغت (٩٣,٨٪)، كما جاءت استجاباتهم على العبارة: (١١) في المرتبة الرابعة بنسبة مئوية بلغت (٨٤,٤٪) وهذه النسب تمثل اتفاقاً بين آراء الخبراء حيث إنها حصلت على اتفاق أكثر من ٧٥٪ التي حددتها الدراسة الحالية كحدٍ أدنى للاتفاق.

أما تفصيلاً وعلى مستوى العبارات فقد جاءت العبارات أرقام (٣، ٥، ٧، ٨، ٩) في المرتبة الأولى ومحتواها (تعزز جامعة الشركات الابتكار وتطوير التكنولوجيا، ونقلها، وتسويقها بالتعاون بين الجهات المعنية المحلية والدولية) و (تطور جامعة الشركات رأس المال البشري والمعرفي وتوفير التعليم والتدريب المتميز) و(تعقد جامعة الشركات الشراكة بينها وبين مراكز التدريب وبيوت الخبرة المحلية والدولية) و(توفر جامعة الشركات برامج تعليميه وتدريبيه تواكب احتياجات سوق العمل) بنسبة اتفاق ١٠٠٪؛ مما يدل على مستوى الإجماع العالي بين الخبراء عليها، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أهمية تطوير التكنولوجيا، ونقلها، وتسويقها بالتعاون بين الجهات المعنية المحلية والدولية، وكذا تطوير رأس المال البشري، والمعرفي، وتوفير التعليم والتدريب المتميز، وبرامج تعليميه وتدريبيه تواكب احتياجات سوق العمل فضلاً عن ربط النظرية بالتطبيق لتلبية احتياجات سوق العمل، وتتفق تلك النتيجة ودراسة محمد (٢٠٢٠م، ٤٦٠) ودراسة الشتري (٢٠١٤م، ٧٧) ودراسة عيسوى (٢٠١٩م، ٩٣٦) ودراسة سالم (٢٠١٣م، ٣٢٧) التي أكدت على أهمية تنمية رأس المال البشري وأهمية التعليم والتدريب في حياة الشركات ودورها في تحويل الشركة إلى منظمة تعلم للدخول إلى مجتمع المعرفة.

كما جاءت العبارة رقم (١١) ومحتواها (تعمل جامعة الشركات على تنميه الولاء والانتماء للشركة من خلال نشر ثقافة الشركة وقيمها بين كافة العاملين فيها وفي المجتمع الخارجي) في المرتبة

الرابعة والأخيرة بنسبة اتفاق (٨٤,٤٪)؛ مما يدل على اتفاق الخبراء على محتواها بدرجة كبيرة رغم أنها جاءت أقل العبارات اتفاقا بين عبارات المحور، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الخبراء قد يرون أن تعزيز الولاء والانتماء بين العاملين بالشركة يلبي احتياجات سوق العمل من العمالة بأسلوب غير مباشر، حيث إن الولاء والانتماء إلى الشركة أو المؤسسة يجعل الفرد يحافظ على تقدم المؤسسة ويبذل قصارى جهده في تنفيذ العمل، ويطور من منتجات الشركة، ويتفق ذلك ودراسة الشتري (٢٠١٤م، ٧٤) ودراسة مراد (٢٠١٦م، ٣٣، ٣٤) اللتان أكدتا أهمية نشر ثقافة الشركة بين العاملين بها، وأهمية وجود علاقة بين المؤسسات التعليمية والمجتمع؛ لتوفير الكوادر البشرية المؤمنة بقيم العمل والمتخصصة والتي تمتلك المعارف والمهارات المطلوبة في سوق العمل.

ج-نتائج المحور الثالث: أهمية استحداث نمط (الجامعة المنتجة) لتلبية احتياجات سوق العمل السعودي من وجهة نظر الخبراء، وتفسيرها.

للإجابة عن هذا المحور، تم استخراج متوسطات درجات موافقة الخبراء في المرحلتين الثانية والثالثة، والانحراف المعياري، ونسبة الاتفاق في كل مرحلة، ونسبة الاتفاق بين المرحلتين، وترتيب العبارات وفقا للمتوسط الحسابي للجولتين، كما هو مبين بالجدول التالي:

جدول (٦) متوسطات درجات الأهمية في المرحلتين الثانية والثالثة، والانحراف المعياري، ونسبة الاتفاق لكل مقترح من المقترحات المرتبطة بأهمية استحداث نمط (الجامعة المنتجة) لتلبية احتياجات سوق العمل السعودي من وجهة نظر الخبراء ن=٢١

م	المقترحات	نتائج الجولة الثانية				نتائج الجولة الثالثة				نسبة الاتفاق
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب	
١	إقامة مشاريع بحثية مشتركه بين الجامعة وقطاعات الصناعة والإنتاج	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	١	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	١	١٠٠٪
٢	تنظيم المسؤولين بالجامعة اللقاءات والندوات العلمية وتقديم الخدمات التعليمية لقطاع الأعمال	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	م١	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	م١	١٠٠٪
٣	أن تقدم برامج التعليم المستمر لتعميق الارتباط بين الإعداد الأكاديمي وسوق العمل	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	م١	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	م١	١٠٠٪

م	المقترحات	نتائج الجولة الثانية				نتائج الجولة الثالثة				نسبة الاتفاق
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب	
٥	التعاون بين الجامعة ومؤسسات الإنتاج في تنفيذ برامج تدريبية مشتركه	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	م١	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	م١	١٠٠٪
٦	أن تقدم منتجات بعض الكليات الزراعية والصناعية للمجتمع بسعر مناسب	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	م١	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	م١	١٠٠٪
٧	توفير قاعدة بيانات حول متطلبات سوق العمل بطرق علمية معتمدة.	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	م١	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	م١	١٠٠٪
٤	تأجير منشآت مرافق الجامعة أثناء عطلات نهاية الأسبوع والإجازات لإقامة الأنشطة الاجتماعية لأفراد المجتمع.	٢,٧٥	٠,٤٤٧	٧٥٪	٢	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	٢	٨٧,٥٪
	الدرجة الكلية	٢,٩٦	٠,٠٦٣	٩٦,٤٪		٣	٠,٠٠	١٠٠٪		٩٨,٢٪

يتبين من الجدول السابق حصول مقترحات أهمية استحداث نمط (الجامعة المنتجة) لتلبية احتياجات سوق العمل السعودي من وجهة نظر الخبراء على نسبة اتفاق بلغت (٩٨,٢٪)، كما جاءت استجابة الخبراء على العبارات: (١، ٢، ٣، ٥، ٦، ٧) في المرتبة الأولى بنسبة مئوية بلغت (١٠٠٪) كما جاءت استجاباتهم على العبارة: (٤) في المرتبة الثانية بنسبة مئوية بلغت (٨٧,٥٪)، وهذه النسب تمثل اتفاقاً بين آراء الخبراء حيث إنها حصلت على اتفاق أكثر من ٧٥٪ التي حددتها الدراسة الحالية كحدٍ أدنى للاتفاق.

أما تفصيلاً وعلى مستوى العبارات فقد جاءت العبارات: (١، ٢، ٣، ٥، ٦، ٧) في المرتبة الأولى ومحتواها (إقامة مشاريع بحثية مشتركه بين الجامعة وقطاعات الصناعة والإنتاج) و(تنظيم المسؤولين بالجامعة اللقاءات والندوات العلمية وتقديم الخدمات التعليمية لقطاع الأعمال) و(أن تقدم برامج التعليم المستمر لتعميق الارتباط بين الإعداد الأكاديمي وسوق العمل) و(التعاون بين الجامعة ومؤسسات الإنتاج في تنفيذ برامج تدريبية مشتركه) و(أن تقدم منتجات بعض الكليات الزراعية والصناعية للمجتمع بسعر مناسب) و(توفير قاعدة بيانات حول متطلبات سوق العمل بطرق علمية معتمدة)؛ مما يدل على اتفاق وجهة نظر الخبراء حول أهمية استحداث الجامعة

المنتجة لتلبية احتياجات سوق العمل، حيث يحرص نمط الجامعة المنتجة على إقامة مشاريع بحثية مشتركه بين الجامعة وقطاعات الصناعة، وعقد اللقاءات والندوات وتقديم برامج التعليم المستمر، والتعاون في تدريب الأفراد وفقاً للتخصصات المطلوبة، فضلاً عن تقديم منتجات بعض الكليات الزراعية والصناعية إلى أفراد المجتمع بأسعار مناسبة، وكذا توفير قاعدة بيانات عن متطلبات سوق العمل، وبناء عليه تقوم الجامعة بإعداد الأفراد طبقا لتلك التخصصات، ويتفق ذلك ونتائج دراسة الماجد (٢٠١٨م،٤٩)، ودراسة أريج السيسي (٢٠١٨، ١٧٣) ودراسة: عبده (٢٠١٩، ٣٥)، التي أكدت أهمية تبني مفهوم الجامعة المنتجة، وإقامة مشروعات مشتركة مع قطاعات المجتمع المحلي، وتقديم التدريب للطلاب والطالبات لتأهليهم لسوق العمل وتوفير قاعدة بيانات عن الوظائف المطلوبة وتوجيه الطلاب لها.

كما جاءت العبارة رقم (٤) ومحتواها (تأجير منشآت مرافق الجامعة أثناء عطلات نهاية الأسبوع والإجازات لإقامة الأنشطة الاجتماعية لأفراد المجتمع) في المرتبة الثانية والأخيرة بنسبة اتفاق (٨٧,٥٪)؛ مما يدل على اتفاق الخبراء على محتواها بدرجة كبيرة رغم أنها جاءت أقل العبارات اتفاقاً بين عبارات المحور، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الخبراء قد يرون أن تأجير مرافق الجامعة قد تتلف من الاستخدام غير المسؤول وبالتالي جاء الاتفاق على هذه العبارة في المرتبة الأخيرة، ويتشابه ذلك ودراسة العريمي، وأبو عاشور، (٢٠١٩، ٦٥٩) ودراسة الماجد (٢٠١٨م، ٣٨) اللتان أكدتا أهمية تقديم الجامعة المنتجة الخدمات والأنشطة والدورات التدريبية للمجتمع المحلى والخارجي كمصدرٍ بديلٍ للتمويل.

د–نتائج المحور الرابع: أهمية استحداث نمط (الجامعة البحثية) لتلبية احتياجات سوق العمل السعودي من وجهة نظر الخبراء، وتفسيرها.

للإجابة عن هذا المحور، تم استخراج متوسطات درجات موافقة الخبراء في المرحلتين الثانية والثالثة، والانحراف المعياري، ونسبة الاتفاق في كل مرحلة، ونسبة الاتفاق بين المرحلتين، وترتيب العبارات وفقا للمتوسط الحسابي للجولتين، كما هو مبين بالجدول التالي:

جدول (٧) متوسطات درجات الأهمية في المرحلتين الثانية والثالثة، والانحراف المعياري، ونسبة الاتفاق لكل مقترح من المقترحات المرتبطة باستحداث نمط (الجامعة البحثية) لتلبية احتياجات سوق العمل السعودي من وجهة نظر الخبراء ن=٢١

م	المقترحات	نتائج الجولة الثانية				نتائج الجولة الثالثة				نسبة الاتفاق
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب	
١	قيام الجامعة بأنشطة بحثية وتطبق وتسوق نتائج تلك الأنشطة	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	١	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	١	١٠٠٪
٢	التعاون بين الأقسام العلمية لإجراء البحوث البينية	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	١م	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	١م	١٠٠٪
٧	إعداد باحثين في التخصصات التي يتطلبها سوق العمل	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	١م	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	١م	١٠٠٪
٨	توفير مختبرات ومرافق وتجهيزات داعمة للبحث العلمي	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	١م	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	١م	١٠٠٪
٩	إيجاد مراكز متخصصة لتحليل معلومات سوق العمل وتوعية الأفراد بها	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	١م	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	١م	١٠٠٪
١٠	تسويق البحوث والمنتجات والخدمات بالتعاون مع مؤسسات سوق العمل	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	١م	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	١م	١٠٠٪
١١	نشر الإنتاج العلمي للباحثين في مجلات علمية عالمية مرموقة ذات تأثير مرتفع	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	١م	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	١م	١٠٠٪
١٢	تطبيق نتائج البحوث وتحويلها إلى منتجات بالتعاون مع قطاعات الأعمال في سوق العمل	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	١م	٢,٧٥	٠,٦٨٣	٨٧,٥٪	٤	٨٩,٢٪
١٣	تعزيز السمعة الأكاديمية للجامعة البحثية للمنافسة مع الجامعات العالمية	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	١م	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	١م	١٠٠٪
٥	تطوير برامج الدراسات العليا المطلوبة في سوق العمل	٢,٩٣	٠,٢٥٠	٩٣,٨	٢	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	٢	٩٦,٩٪
٦	إجراء بحوث خاصة بتعزيز قدرات الطلاب ومهاراتهم الابتكارية للمنافسة في سوق العمل الدولي.	٢,٩٣	٠,٢٥٠	٩٣,٨	٢م	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	٢م	٩٦,٩٪

م	المقترحات	نتائج الجولة الثانية				نتائج الجولة الثالثة				نسبة الاتفاق
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب	
٣	ربط نظام ترقية أعضاء هيئة التدريس بإجراء بحوث تطبيقية ذات علاقة باحتياجات سوق العمل	٢,٧٥	٠,٤٤٧	٧٥	٣	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	٣	٩٠,٤٪
٤	دعم إجراء البحوث المرتبطة بسوق العمل وإعطائها أولوية	٢,٧٥	٠,٤٤٧	٨٧,٥	٣	٣	٠,٠٠	١٠٠٪	٤م	٨٩,٢٪
	الدرجة الكلية	٢,٩٦	٠,٠٦٨	٩٦,٢٪		٢,٩٨	٠,٠٥٢	٩٩٪		٩٧,٦٪

يتبين من الجدول السابق حصول مقترحات أهمية استحداث نمط (الجامعة البحثية) لتلبية احتياجات سوق العمل السعودي من وجهة نظر الخبراء على نسبة اتفاق بلغت (٩٧,٦٪)، كما جاءت استجابة الخبراء على العبارات: (١، ٢، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٣) في المرتبة الأولى بنسبة مئوية بلغت (١٠٠٪) كما جاءت استجاباتهم على العبارتين: (٥، ٦) في المرتبة الثانية بنسبة مئوية بلغت (٩٦,٩٪)، كما جاءت استجاباتهم على العبارة (٣) في المرتبة الثالثة بنسبة مئوية (٩٠,٤٪) في حين جاءت استجاباتهم على العبارتين (١٢، ٤) في المرتبة الرابعة بنسبة مئوية (٨٩,٢٪) وهذه النسب تمثل اتفاقاً بين آراء الخبراء حيث إنها حصلت على اتفاق أكثر من ٧٥٪ التي حددتها الدراسة الحالية كحد أدنى للاتفاق.

أما تفصيلاً وعلى مستوى العبارات فقد جاءت العبارات: (١، ٢، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٣) في المرتبة الأولى ومحتواها (قيام الجامعة بأنشطة بحثية وتطبق وتسوق نتائج تلك الأنشطة) و(التعاون بين الأقسام العلمية لإجراء البحوث البينية) و(إعداد باحثين في التخصصات التي يتطلبها سوق العمل) و(توفير مختبرات ومرافق وتجهيزات داعمة للبحث العلمي) و(إيجاد مراكز متخصصة لتحليل معلومات سوق العمل وتوعية الأفراد بها) و(تسويق البحوث والمنتجات والخدمات بالتعاون مع مؤسسات سوق العمل) و(نشر الإنتاج العلمي للباحثين في مجلات علمية عالمية مرموقة ذات تأثير مرتفع) و(تعزيز السمعة الأكاديمية للجامعة البحثية للمنافسة مع الجامعات العالمية)؛ مما يدل على اتفاق وجهة نظر الخبراء حول أهمية استحداث نمط الجامعة البحثية لتلبية

احتياجات سوق العمل، حيث يعمل نمط الجامعة البحثية على إقامة أنشطة بحثية متميزة وإعداد الباحثين في التخصصات التي تلبي حاجة سوق العمل، وتسويق الأبحاث ونشرها في المجلات العلمية المرموقة، وبذلك تسهم في تعزيز السمعة الأكاديمية للجامعة وتضعها في أعلى التصنيفات العالمية، وتعمل على تلبية احتياجات سوق العمل من الوظائف البحثية المتعددة، ويتفق ذلك ونتائج دراسة: حمدان (٢٠١٥م،٩٩)، ودراسة: حورية وطحلاوي (٢٠١٧م، ٨٦)، ودراسة: عيسوي (٢٠١٩م، ٩٣٢) التي أكدت أهمية تعزيز سمعة الجامعة بحثياً والعمل على تقدمها في التصنيفات العالمية، من خلال تحسين مستوى منسوبيها في اللغة الإنجليزية، وتشجيعهم على حضور المؤتمرات المحلية والدولية على اختلافها والمشاركة فيها، وأن تقدم الجامعة تخصصات بحثية على درجة عالية من العالمية لمواكبة العلم وعصر العولمة، وتوفير المختبرات البحثية داخل وخارج الجامعة للمزج بين التعليم النظري والتطبيقي، فضلاً عن تعزيز البحث التعاوني والبحوث البينية، وكذا إعداد كوادر بشرية مدربة من الباحثين تستطيع المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية.

كما جاءت العبارة رقم (٤) ومحتواها (دعم إجراء البحوث المرتبطة بسوق العمل وإعطائها أولوية) في المرتبة الرابعة والأخيرة بنسبة اتفاق (٨٧,٥٪)؛ مما يدل على اتفاق الخبراء على محتواها بدرجة كبيرة رغم أنها جاءت أقل العبارات اتفاقاً بين عبارات المحور، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الخبراء قد يرون أن دعم إجراء البحوث المرتبطة بسوق العمل وإعطائها أولوية موجود بالفعل بعمادات البحث العلمي بالجامعات السعودية وله أولويات متعددة لخدمة المجتمع وبالتالي جاء الاتفاق على هذه العبارة في المرتبة الأخيرة، ويتشابه ذلك ونتائج دراسة: حورية وطحلاوي (٢٠١٧م، ٨٥) ودراسة عيسوى (٢٠١٩م، ٩٣٦) اللتان أكدتا أهمية توجيه البحوث في خدمة المجتمع المحلي، ورفع ميزانية البحث العلمي، وتفعيل دور الجامعة البحثية لتنمية مصادر تمويل البحث العلمي.

ثالثاً: رؤية الخبراء المستقبلية لأنماط التعليم العالي السعودي لتلبية احتياجات سوق العمل:

للإجابة عن الأسئلة: الأول والثاني والثالث استخدم الباحث المنهج الوثائقي، حيث عرض لأنماط التعليم العالي السعودي، ومدى تلبيته لاحتياجات سوق العمل ومعوقات ذلك من خلال الأدبيات ونتائج الدراسات السابقة وإحصاءات سوق العمل، وللإجابة عن السؤال الرابع الذي ينص على: ما آراء الخبراء في الرؤية المستقبلية لأنماط التعليم العالي لتلبية احتياجات سوق العمل السعودي؟ يعرض الباحث لرؤية الخبراء المستقبلية لأنماط التعليم العالي السعودي لتلبية احتياجات سوق العمل في ضوء ما توصلت إليه جولات دلفاي الثلاث كما يلي:

أ–منطلقات الرؤية المستقبلية لأنماط التعليم العالي السعودي لتلبية احتياجات سوق العمل:

- قدرة التعليم العالي السعودي على استيعاب الثورة التكنولوجية والعلمية والتفاعل مع تحديات سوق العمل الداخلية والخارجية.
- أهمية استثمار الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي مع المجتمع المحلي في تعرف التخصصات المطلوبة لسوق العمل، ومن ثم استحداثها ضمن البرامج المقدمة.
- مرونة التعليم العالي الأهلي وقدرته على استحداث برامج وتخصصات حديثة تسد احتياجات سوق العمل.
- ضرورة تطوير الهياكل التنظيمية والإدارية للتعليم العالي بما يتماشى والنظريات الإدارية الحديثة التي تتميز بالمرونة والبعد عن البيروقراطية.
- تأكيد رؤية المملكة على أهمية المشاركة المجتمعية بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المحلى لمواجهة التحديات التي تواجه سوق العمل السعودي بوضع مبادرات تلبي حاجات المجتمع السعودي.
- دعم اللوائح والأنظمة الجديدة للتحول نحو اللامركزية في التعامل مع قطاع التعليم العالي الأهلي، بحيث تتولى وزارة التعليم الإشراف على النشاطات الأساسية التي تحكم مخرجات التعليم.

ب–أهداف الرؤية المستقبلية:

- تطوير نمط التعليم العالي السعودي (الحكومي والأهلي) حتى يمكنه تلبية احتياجات سوق العمل السعودي من التخصصات المختلفة.
- استحداث بعض الأنماط التعليمية الحديثة القادرة على تلبية احتياجات سوق العمل مثل الجامعة المنتجة أو الجامعة البحثية أو جامعة الشركات.

ج– آليات تنفيذ الرؤية المستقبلية من وجهة نظر الخبراء:

١– فيما يتعلق بتطوير أنماط التعليم العالي التقليدية:

- إنشاء حاضنات داعمة للبحث العلمي والابتكار لإضفاء ميزة التنافسية.
- الالتزام بمعايير الجودة الشاملة العالمية للتعليم العالي (من خلال نماذج التميز مثل: النموذج الأوروبي للتميز، ونموذج بالدريج الأمريكي، ونموذج فليمنج الياباني، ونموذج جائزة الملك عبد العزيز للجودة.....)
- اشتمال المناهج على المعارف والمهارات الملائمة لمتطلبات سوق العمل.
- توجيه طلاب السنة التحضيرية إلى التخصصات التطبيقية التي يحتاجها سوق العمل.
- تنمية المهارات الرقمية والقدرات التكنولوجية لأعضاء هيئة التدريس.
- التحول إلى التعليم المعتمد على التكنولوجيا واستخدام مراكز التعليم المتميز.
- استحداث برامج تستهدف رفع كفاءة الخريجين الذين انضموا إلى قوة العمل.
- إنشاء أودية وحدائق للعلوم والتكنولوجيا وحاضنات تكنولوجية.
- التعاون مع مؤسسات سوق العمل بزيارة أعضاء هيئه التدريس إليها لمعرفه الجديد في المجال والعمل على تحقيقه في الخريج.
- إيجاد توصيف للمهن والوظائف المطلوبة بالتعليم العالي لإعداد خريج مؤهل لكل مهنة.
- ربط مشاريع تخرج الطلاب بمؤسسات سوق العمل (التأكيد على المشاريع التطبيقية ذات الصلة بسوق العمل).

- وجود خطه معلنة للتدريب في مراكز خدمة المجتمع بمؤسسات التعليم العالي وفق احتياجات سوق العمل.
- مشاركه أصحاب العمل والمختصين في وضع مناهج التعليم العالي وتطويرها.
- إدخال برنامج للتعليم المستمر (تعليم الكبار) لإعداد الإنسان المتلائم مع مستجدات سوق العمل.
- تعديل نظام الدراسة بالجامعات بحيث يدرس المنتظمون صباحا وتتاح الدراسة مساء للراغبين بنظام الانتساب وفقا لتخصصات مطلوبة لسوق العمل.

٢- فيما يتعلق باستحداث نمط (جامعة الشركات) لتلبية احتياجات سوق العمل السعودي من وجهة نظر الخبراء.

- تعزز جامعة الشركات الابتكار وتطوير التكنولوجيا، ونقلها، وتسويقها بالتعاون بين الجهات المعنية المحلية والدولية
- تطور جامعة الشركات رأس المال البشري والمعرفي وتوفير التعليم والتدريب المتميز
- تعقد جامعة الشركات الشراكة بينها وبين مراكز التدريب وبيوت الخبرة المحلية والدولية
- تعمل جامعة الشركات على ربط النظرية بالتطبيق في المناهج الدراسية
- توفر جامعة الشركات برامج تعليميه وتدريبيه تواكب احتياجات سوق العمل
- قيام بعض الشركات الكبرى في المملكة بإنشاء جامعة أو معاهد خاصة بها.
- تقديم خدمات الأعمال والتسهيلات الفنية والعلمية لمشروعات البحث العلمي التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس.
- توفر جامعة الشركات ما يحتاج إليه سوق العمل من قوة عاملة على درجه عالية من المهارة والمعرفة بالتنسيق مع سوق العمل.
- تقدم جامعة الشركات التعليم المستمر للكبار للحفاظ على القوى العاملة والخبرة المتميزة.

- تعمل جامعة الشركات على الدخول في شراكات مع الجامعات والمؤسسات البحثية.
- تعمل جامعة الشركات على تنميه الولاء والانتماء للشركة من خلال نشر ثقافة الشركة وقيمها بين كافة العاملين فيها وفي المجتمع الخارجي.

٣- فيما يتعلق باستحداث نمط (الجامعة المنتجة) لتلبية احتياجات سوق العمل السعودي من وجهة نظر الخبراء.

- إقامة مشاريع بحثية مشتركه بين الجامعة وقطاعات الصناعة والإنتاج.
- تنظيم المسؤولين بالجامعة اللقاءات والندوات العلمية وتقديم الخدمات التعليمية لقطاع الأعمال.
- أن تقدم برامج التعليم المستمر لتعميق الارتباط بين الإعداد الأكاديمي وسوق العمل.
- التعاون بين الجامعة ومؤسسات الإنتاج في تنفيذ برامج تدريبية مشتركه.
- أن تقدم منتجات بعض الكليات الزراعية والصناعية للمجتمع بسعر مناسب.
- توفير قاعدة بيانات حول متطلبات سوق العمل بطرق علمية معتمدة.
- تأجير منشآت مرافق الجامعة أثناء عطلات نهاية الأسبوع والإجازات لإقامة الأنشطة الاجتماعية لأفراد المجتمع.

٤- فيما يتعلق باستحداث نمط (الجامعة البحثية) لتلبية احتياجات سوق العمل السعودي من وجهة نظر الخبراء.

- قيام الجامعة بأنشطة بحثية وتطبق وتسوق نتائج تلك الأنشطة.
- التعاون بين الأقسام العلمية لإجراء البحوث البينية.
- إعداد باحثين في التخصصات التي يتطلبها سوق العمل.
- توفير مختبرات ومرافق وتجهيزات داعمة للبحث العلمي.
- إيجاد مراكز متخصصة لتحليل معلومات سوق العمل وتوعية الأفراد بها.

- تسويق البحوث والمنتجات والخدمات بالتعاون مع مؤسسات سوق العمل.
- نشر الإنتاج العلمي للباحثين في مجلات علمية عالمية مرموقة ذات تأثير مرتفع.
- تطبيق نتائج البحوث وتحويلها إلى منتجات بالتعاون مع قطاعات الأعمال في سوق العمل.
- تعزيز السمعة الأكاديمية للجامعة البحثية للمنافسة مع الجامعات العالمية.
- تطوير برامج الدراسات العليا المطلوبة في سوق العمل.
- إجراء بحوث خاصة بتعزيز قدرات الطلاب ومهاراتهم الابتكارية للمنافسة في سوق العمل الدولي.
- ربط نظام ترقية أعضاء هيئة التدريس بإجراء بحوث تطبيقية ذات علاقة باحتياجات سوق العمل.
- دعم إجراء البحوث المرتبطة بسوق العمل وإعطائها أولوية.

د–معوقات تنفيذ الرؤية المستقبلية:

يتوقع الباحث وجود عدد من المعوقات التي تحد من تطبيق الرؤية المستقبلية من أهمها ما يلي:

- بطء إجراءات استحداث البرامج والتخصصات المطلوبة لسوق العمل ما يستلزم العمل على تطوير الأنظمة واللوائح بما يتناسب مع روح العصر وتحديات المستقبل.
- مقاومة التغيير من جانب بعض العاملين في التعليم العالي؛ مما يعوق تحديث وتطوير ما هو قائم.
- قلة وجود قواعد بيانات عن التخصصات المطلوبة لسوق العمل.
- ضعف الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الصناعية والاقتصادية في المجتمع.

هـ-سُبل التغلب على معوقات تنفيذ الرؤية المستقبلية:

- مرونة إجراءات استحداث برامج وتخصصات مطلوبة لسوق العمل من جانب إدارة مؤسسات التعليم العالي.
- تنمية مهارات القيادات الإدارية بالتعليم العالي وفقا للاتجاهات العالمية المعاصرة في نظم التدريب.
- ربط الخطة الاستراتيجية لوزارة التعليم العالي باحتياجات سوق العمل السعودي وتوفير قواعد بيانات محدثة عن تلك الاحتياجات.
- توفير المتطلبات التشريعية والإدارية لاستحداث البرامج والتخصصات المطلوبة لسوق العمل.
- دعم الشراكات بين الجامعات والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية بالمجتمع.

توصيات الدراسة

في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج يوصي الباحث بما يلي:

١- سن القوانين والتشريعات واللوائح اللازمة لاستحداث تخصصات علمية يتطلبها سوق العمل.

٢- حث الشركات الكبرى على إنشاء جامعات خاصة بها أو معاهد لتخريج العمالة الماهرة مثل: (شركة أرامكو، وسابك، والمراعي.. وغيرها).

٣- تحديد المهارات والكفاءات للمؤهلات المطلوبة من أصحاب العمل في القطاعات سريعة النمو وفي المهن الجديدة مع زيادة فعالية خدمات المطابقة والتوظيف في ضوء الإطار الوطني للمؤهلات.

٤- التأهيل الكافي للطلاب للخروج إلى أسواق العمل، من خلال تصميم البرامج التدريبية اللازمة بمشاركة أصحاب الأعمال.

٥- تعزيز علاقات الطلاب مع مؤسسات سوق العمل قبل التخرج.

٦- ابتكار طرق لقياس نقص الكفاءات وتحليل الثغرات لتكييف سياسات وإستراتيجيات التعليم؛ للتنبؤ بالاحتياجات على المدى المتوسط والطويل لتحسين الصلة بين التعليم العالي وطلب سوق العمل.

٧- التنبؤ بالاحتياجات المستقبلية من الكفاءات والمهارات، مثل سمات المهن والمهارات المختلفة المطلوبة لسوق العمل.

٨- تحليل واقع أداء مؤسسات التعليم العالي، بما في ذلك دراسات التقصي للاحتياجات المستقبلية لسوق العمل.

٩- عقد برامج تدريبية للتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس خاصة في مجال تقنيات التعليم الحديثة والتنمية الرقمية.

١٠- إعادة النظر في بعض التخصصات وتطويرها وفقاً لاحتياجات سوق العمل، كبرامج العلوم الإدارية والعلوم الاجتماعية والإنسانية نظراً لتشبع سوق العمل بهذه التخصصات.

١١- متابعة الجامعة لمستوى أداء خريجها لتحديد أوجه القصور ومعالجتها، وأوجه التميز وتعزيزها.

١٢- تدريب الطلاب في معاهد علمية تدريباً ميدانياً كجزءٍ من برنامجهم الدراسي.

توصيات بدراسات مقترحة:

- صيغة مقترحة لنظام التعليم العالي السعودي في ضوء مفهوم الجامعة البحثية.
- تصور مقترح لتطوير التعليم التقني والمهني في ضوء فلسفة جامعة الشركات.
- تطوير كليات المجتمع بالمملكة العربية السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة.

المراجع

أولا: المراجع العربية:

الأحمدي، عائشة بنت سيف صالح. (٢٠١٦م). قدرة الجامعات السعودية على إكساب خريجيها للكفايات التنافسية الدولية لسوق العمل. المجلة الدولية للأبحاث التربوية: جامعة الإمارات العربية المتحدة – كلية التربية، ع٣٩، ١٦٩ – ٢٠٥.

الباحسين، سامي بن عبد الله. (٢٠٠٦م). المهارات المطلوبة للقطاع الخاص السعودي ودور التعليم العالي في توفيرها: دراسة ميدانية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية: جامعة الإمارات العربية المتحدة – كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، مج ٢٢, ع ١، ١ – ٢٤.

بدري، أميرة يوسف بابكر. (٢٠١٧م). متطلبات سوق العمل السعودي من تخصصات تقنية المعلومات بين الواقع وتحديات التعليم العالي: دراسة تحليل مضمون. مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية: جامعة طيبة – كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مج٦, ع١٣، ٧٣٥ – ٧٦٨.

جامع، محمد نبيل. (٢٠١١م). تطوير التعلم العالي في ظل النهضة العربية المعاصرة. متاح على https://www.academia.edu/38822856 تم استرجاعه بتاريخ ٢٠١٩/٤/١٦م.

الجامعة الإلكترونية السعودية، (٢٠٢١م) متاح على https://seu.edu.sa/ar/about

الحامد، محمد بن معجب، وزيادة مصطفى عبد القادر، والعتيبي، بدر جويعد، ومتولى، نبيل عبد الخالق (٢٠٠٧م) التعليم في المملكة العربية السعودية رؤية الحاضر واستشراف المستقبل. الرياض: مكتبة الرشد.

الحربي، عبير بنت حميدي، والشنقيطي، أروى بنت محمد الأمين اليحيا. (٢٠١٣م). أنماط التعليم العالي للفتاة: التجارب الدولية وكيفية الاستفادة منها. المجلة السعودية للتعليم العالي: وزارة التعليم – مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي، ع ٩، ١٧٣ – ١٧٦.

حمدان، علام محمد موسى. (٢٠١٥م). الطريق نحو الجامعات البحثية عالمية المستوى: دراسة شمولية في الجامعات العربية. مجلة عُمران للعلوم الاجتماعية: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مج٤, ع١٣، ٦٥–١٠٤.

حورية، علي حسين، وطحلاوي، مها إبراهيم. (٢٠١٧م). تصور مقترح للتحول إلى جامعات بحثية في ظل التوجه نحو الاقتصاد المعرفي. مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي: اتحاد الجامعات العربية – الأمانة العامة، مج٣٧, ع٣، ٥٥ — ٨٩.

خميس، ساما فؤاد عباس. (٢٠١٨م). مهارات القرن الـ ٢١: إطار عمل للتعليم من أجل المستقبل. مجلة الطفولة والتنمية: المجلس العربي للطفولة والتنمية، مج٩, ع٣١، ١٤٩ – ١٦٣.

دمنهوري، هند محمد شيخ. (٢٠١٣م). أسباب عدم مواءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل السعودي. مجلة جامعة الملك عبد العزيز. الاقتصاد والإدارة –السعودية، مج ٢٧، ع ١، ١٦٩ –٢٢٥.

الزهراني، عبد الواحد بن سعود. (٢٠١٠م). ضعف مواءمة مخرجات التعليم العالي السعودي من القوى البشرية المؤهلة لاحتياجات سوق العمل الواقع والأسباب. عالم التربية –مصر، س ١٠، ع ٣٠، ٢٥٤ – ٣٣٢.

سالم، محمود محمد المهدي. (٢٠١٣م). جامعات الشركات وتحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين: دراسة مقارنة بين جامعتي كيترينج وبتروبراس وإمكانية الإفادة منها في مصر. التربية: المجلس العالمي لجمعيات التربية المقارنة – الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، مج ١٦, ع ٣٩، ٢٧٥ – ٣٣٥.

السيسي، أريج حمزة محمود. (٢٠١٨م). إستراتيجيات مقترحة لمواءمة تعليم الفتاة العالي السعودي لدورها التنموي. مستقبل التربية العربية: المركز العربي للتعليم والتنمية، مج٢٥, ع١١١، ١٥٧ – ١٧٦.

الشثري، عبد العزيز بن ناصر بن عبد العزيز. (٢٠١٤م). جامعات الشركات كمدخل لتفعيل الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – عمادة البحث العلمي، ع٣٤، ١٣ – ٨٤.

شلايشر، أندرياس. (٢٠١٩م). التميز العالمي كيف نبني منظومة مدرسية للقرن الحادي والعشرين. المملكة العربية السعودية: ترجمة مكتب التربية العربي لدول الخليج.

الشمري، نايف مهيلب المهيلب. (٢٠١٤م). التعليم الجامعي الأهلي السعودي: الواقع والآفاق. مجلة جامعة الطائف للعلوم الإنسانية: جامعة الطائف، مج٣, ع١١، ٢٣٧ – ٢٨٢.

عارف، أسامة بن حسن، عبد الحميد، محمد حمزة، حجازي أحمد أبو الفضل. (٢٠١٨م). جودة مخرجات التعلم في الجامعات السعودية ودورها في تلبية متطلبات سوق العمل السعودي وفق رؤية ٢٠٣٠م.مجلة البحث العلمي في التربية، جامعة عين شمس –كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، ع١٩،ج٤ ص ص ٦٨٣– ٧٤١.

عبد القادر، رمضان محمود عبد العليم. (٢٠٢٠م). رؤية مستقبلية لتحسين جودة مخرجات التعليم العالي السعودي لتلبية احتياجات سوق العمل تحقيقا لرؤية المملكة ٢٠٣٠ م، المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية، العدد ١٥، جامعة المجمعة.

عبد الله، سحر عويس، محمود، يوسف سيد، ومحمد، سناء هاشم. (٢٠١٧م). أنماط التعليم العالي في ظل الفضاء السيبري والكفايات المتطلبة: دراسة تحليلية. مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية: جامعة الفيوم – كلية التربية، ع٧, ج١، ٢٧٧ – ٣٠٨.

العتيبي عهد، (٢٠١٨م) الجامعات الموصي بها في السعودية للتعليم عن بُعد متاح على https://www.sayidaty.net/node/756241 تم استرجاعة بتاريخ ٢٠٢١/١/٢٠.

العتيبي، منير. بن. مطني. (٢٠١٠م). مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي: دراسات تحليلية. المجلة التربوية –الكويت، مج ٢٤، ع ٩٤، ٢٥١ –٢٨٨.

العتيبي، منيرة نايف، والشدي، ندى إبراهيم (٢٠٢٠م). نظام التعليم في المملكة العربية السعودية والعالم العربي، الرياض: مكتبة الرشد.

العريمي، جمال محمد صالح، وأبو عاشور، محمد على. (٢٠١٩م) دور القيادات الأكاديمية الجامعية في تحويل الجامعات الأردنية العامة إلى جامعات منتجة (رسالة دكتوراه غير منشورة). الجامعة الأردنية، عمان.

العساف، صالح بن حمد. (٢٠١٢م). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية. ط٢. الرياض: دار الزهراء

عسيري، عالية محمد. (٢٠١٨). تصور مقترح من منظور التربية الإسلامية لمواجهة مشكلة البطالة والآثار المترتبة عليها في ضوء احتياجات سوق العمل السعودي. مجلة التربية: جامعة الأزهر – كلية التربية، ع١٧٧, ج٢، ٥٣٨ — ٥٨٢.

العقيل، عبد الله بن عقيل. (٢٠١٣م). سياسة التعليم ونظامه في المملكة العربية السعودية. ط١٠، الرياض: مكتبة الرشد.

علوان، سهام أحمد محمد. (٢٠١٦م). جامعات الشركات وتلبية متطلبات سوق العمل في كل من الهند وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية وإمكانية الإفادة منها في مصر. مجلة التربية المقارنة والدولية: الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، س٢, ع٥، ٢١٣ – ٣٤٧.

عيسوي، رشا مختار عبد الرحمن، الجيار، سهير على، وجمعة، فاطمة علي السعيد. (٢٠١٩م). تطوير الجامعات البحثية في مصر على ضوء خبرات بعض الدول. مجلة البحث العلمي في التربية: جامعة عين شمس – كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، ع٢٠, ج١١، ٩١٩–٩٣٦.

العيسى، أحمد. (٢٠١٧م). الكلمة الافتتاحية للمؤتمر والمعرض الدولي للتعليم العالي بعنوان: ‘‘الجامعات السعودية ورؤية ٢٠٣٠م: المعرفة وقود المستقبل. الرياض ١٢–١٣، أبريل ٢٠١٧.

فريج، أماني سمير داود. (٢٠١٨م). رؤية مقترحة لكفايات طالب كلية التربية الفنية في ضـــوء مهارات القرن ال ٢١. مجلة امسيا: جمعية إمسيا التربية عن طريق الفن، ع١٤,١٣، ٢٦٢_ ٢٩١.

فضيل، رايس. (٢٠١٥م). دور جودة التعليم في الموائمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل. ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي الدولي الخامس لضـــمان جودة التعليم العالي، المنعقد في الفترة من ٣، ٥مارس ٢٠١٥، في جامعة الشارقة.

فليه، فاروق عبده؛ والزكي، أمجد عبد الفتاح. (٢٠٠٣م). الدراسات المستقبلية منظور تربوي. عمان: دار المسيرة

الماجد، ابتسـام بنت حمد بن عبد الله. (٢٠١٨م). تصـور مقترح لبدائل تمويلية في الجامعات السـعودية في ضـوء فلسـفة الجامعة المنتجة. مجلة الجامعة الإسـلامية للدراسـات التربوية والنفسـية: الجامعة الإسـلامية بغزة – شئون البحث العلمي والدراسات العليا، مج٢٦, ع٦، ٣٠-. ٥٢.

مجلس الشـؤون الاقتصـادية والتنمية، المملكة العربية السـعودية. (٢٠١٦م). وثيقة رؤية المملكة العربية السـعودية ٢٠٣٠م متاح على https://vision2030.gov.sa/ar/programs/NTP

مجلس شؤون الجامعات. (٢٠٢٠م) نظام الجامعات، الرياض: فهرسة مكتبة الملك فهد للنشر.

محمد، رجب أحمد عطا. (٢٠٢٠م). الشـراكة البحثية بين الجامعات المصـرية ومجتمع الأعمال على ضـوء خبرتي كندا وسنغافورة. المجلة التربوية: جامعة سوهاج – كلية التربية، ج٧٠، ٣٨١ ٤٧٠.

مراد، سـامي. (٢٠١٦م). تفعيل الشـراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في التنمية الإدارية بالمملكة العربية السـعودية، ورقة علمية مقدمة إلى مؤتمر التنمية الإدارية في ظل التحديات الاقتصـادية، المنعقد في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤نوفمبر الرياض: المملكة العربية السعودية.

الملثم، نجاة أحمد مصـطفى، والبصـري، ليلى صـالح حجي. (٢٠١٦م). تخصـصـات التعليم العالي وسـوق العمل بالمملكة العربية السـعودية وتحديات الخريج: دراسـة حالة بالمنطقة الشـرقية. مجلة جيل العلوم الإنسـانية والاجتماعية: مركز جيل البحث العلمي، ع٢٦، ١٣٣ – ١٤٩.

الملحم، ناصر عبد العزيز. (٢٠٠٨م). الاعتماد الأكاديمي لمدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية "أنموذج مقترح". رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض.

المملكة العربية السـعودية، المركز الوطني للقياس والتقويم، (٢٠١٩م) (مشـروع مخرجات التعليم العالي) تم اسـترجاعه بتـــاريـــخ ٢٠١٩/٩/١م/ مـــتـــاح عـــلـــى https://www.qiyas.sa/ar/Exams/Education/Pages/NationalProjectForMeasurementOutputHE.aspx

موقع جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن ٢٠٢١م تاريخ الجامعة، رؤيتها، رسالتها، أهدافها متاح على https://www.pnu.edu.sa/ar/Pages/UniversityHistory.aspx

موقع موسوعة (١٤٤٢هـ) معلومات عن نظام الانتساب المطور في الجامعات السعودية ١٤٤٢متاح على https://www.mosoah.com/career-and-education/universities-and-colleges/the-affiliation-system-developed-in-saudi-universities/

النذير، محمد عبد الله. (١٤٣٥هـ). برنامج مقترح لتطوير تدريس الرياضيات في المرحلة المتوسطة. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض.

هلال، ناجي عبد الوهاب. (٢٠١٦م). نماذج التعليم الجامعي الافتراضي وإمكانية تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في نظام التعليم السعودي: دراسة ميدانية. الثقافة والتنمية: جمعية الثقافة من أجل التنمية، س١٦, ع١٠١، ٧٣ – ١٩٣.

وزارة التعليم السعودية، ٢٠٢١، الموقع الإلكتروني لوزارة التعليم متاح على https://www.moe.gov.sa/ar/Pages/default.aspx

وزارة التعليم وكالة التخطيط والتطوير ٢٠١٨م الطلبة الخريجون في مرحلة البكالوريوس حسب مجال الدراسة للعام الدراسي ١٤٣٧-١٤٣٨هـ تم استرجاعه في ١١/ ١٢/ ٢٠١٩م متاح على https://departments.moe.gov.sa/PlanningDevelopment/RelatedDepartments/Education statisticscenter/EducationDetailedReports/Pages/default.aspx

وزارة المعارف (١٤٠٠هـ) وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية. ط٣، الرياض.

يونس، مجدي محمد. (٢٠٠٢م). مدى ملاءمة خريجي الجامعات السعودية لاحتياجات سوق العمل السعودي. مجلة البحوث النفسية والتربوية، كلية التربية جامعة المنوفية –مصر، مج ١٧، ع ٣، ٤٤ –٧٥.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

Adler, M., & Ziglio, E. (1996). Gazing into the oracle: The Delphi method and its application to social policy and public health. Jessica Kingsley Publishers.

Almannie, M. (2015). Proposed Model for Innovation of Community Colleges to Meet Labor Market Needs in Saudi Arabia. Journal of Education and Practice, 6(20), 42-51.

Etshim, R. (2017). Collaboration between Higher Education and Labor Market in Kinshasa, DR Congo. Journal of International Education and Leadership, 7(1), n1.

Gall, M. D., Gall, J. P., & Borg, W. R. (2003). Educational research: An introduction (Rev. ed.). In United States of Amerika, New York: Library of Congress Cataloging.

Hadjianastasis, M. (2017). Learning outcomes in higher education: assumptions, positions and the views of early-career staff in the UK system. Studies in Higher Education, 42(12), 2250-2266.

Hill, C. (2015). Higher Education and the Market. Journal of Educational Issues, 1(2), 35-47.

Hrnciar, M., & MadzĂk, P. (2013). Improving the Quality of Higher Education in Central Europe: Approach Based on GAP Analysis. Higher Education Studies, 3(4), 75-88.

Issa, A. T., & Siddiek, A. G. (2012). Higher education in the Arab world & challenges of labor market. International Journal of Business and Social Science, 3.(٩)

Joo, L. (2018). Education and Labor Market Outcomes in Korea. International Education Studies, 11(6), 145-163.

Nadaf, Z. A.2016. Achieving Excellence in Higher Education. V, 3. International Journal of Scientific Research2394-4242

Nashash, H. M. (2015). The Extent of Skills Mismatch among Childhood Education Graduates of Princess Alia University College. Journal of Education and Practice, 6(17), 180-189.

United Nations. Economic Commission for Europe. BOT Expert Group. (1998). Public-private Partnerships: A New Concept for Infrastructure Development. UN.

World Economic Forum Financing For Development Initiative Building On The Monterrey Consensus: The Growing Role Of Public-Private Partnerships In Mobilizing Resources For Development, United Nations High-Level Plenary Meeting on Financing For D, Geneva, September 2005.

المراجع العربية (مترجمة):

Al-Ahmadi, Aisha bint Saif Saleh. (2016 AD). The ability of Saudi universities to provide their graduates with the international competitive competencies of the labor market. International Journal of Educational Research: United Arab Emirates University - College of Education, pp. 39, 169 - 205.

Al-Bahsin, Sami bin Abdullah. (2006 AD). Skills required for the Saudi private sector and the role of higher education in providing them: a field study. Journal of Economic and Administrative Sciences: United Arab Emirates University - College of Economic and Administrative Sciences, Volume 22, Issue 1, 1-24.

Badri, Amira Youssef Babiker. (2017 AD). The requirements of the Saudi labor market for information technology majors between reality and challenges of higher education: a content analysis study. Taibah University Journal of Literature and Human Sciences: Taibah University - College of Arts and Humanities, Volume 6, Issue 13, 735-768.

Jameh, Muhammad Nabil. (2011 AD). The development of higher learning in light of the contemporary Arab renaissance. Available at https://www.academia.edu/38822856, retrieved 4/16/2019.

Saudi Electronic University, 2021 AD) Available at https://seu.edu.sa/ar/about

Al-Hamid, Muhammad bin Mujib, Ziada Mustafa Abdul Qadir, Al-Otaibi, Badr Juwaid, and Matwali, Nabil Abdul-Khaleq (2007 AD) Education in the Kingdom of Saudi Arabia, seeing the present and anticipating the future Riyadh: Al-Rashed Library.

Al-Harbi, Abeer bint Hamidi, and Al-Shanqeeti, Arwa bint Muhammad Al-Amin Al-Yahya. (2013 AD). Patterns of Higher Education for Girls: International Experiences and How to Benefit From them. Saudi Journal of Higher Education: Ministry of Education - Center for Research and Studies in Higher Education, vol. 9, 173 - 176.

Hamdan, Allam Muhammad Musa. (2015 AD). The road towards world-class research universities: a comprehensive study in Arab universities. Omran Journal of Social Sciences: The Arab Center for Research and Policy Studies, Volume 4, Vol. 13, 65-104.

Houria, Ali Hussein, and Tahlawi, Maha Ibrahim. (2017 AD). A proposed scenario for the transformation into research universities in light of the trend towards the knowledge economy. Journal of the Association of Arab Universities for Research in Higher Education: Association of Arab Universities - General Secretariat, Volume 37, P3, 55-89.

Khamis, Sama Fouad Abbas. (2018 AD). 21st Century Skills: A Framework for Education for the Future. Childhood and Development Journal: The Arab Council for Childhood and Development, Vol. 9, Issue 31, 149 - 163.

Damanhouri, Hind Mohammed Sheikh. (2013 AD). Reasons for the non-alignment of higher education outputs with the requirements of the Saudi labor market. King Abdulaziz University magazine. Economics and Management - Saudi Arabia, Volume 27, Issue 1, 169-225.

Al-Zahrani, Abdul Wahid bin Saud. (2010 AD). Poor alignment of the outputs of Saudi higher education from qualified manpower to the needs of the actual labor market and the reasons. The World of Education - Egypt, S10, No. 30, 254 - 332.

Salem, Mahmoud Muhammad Al-Mahdi. (2013 AD). Corporate Universities and Achieving the Requirements of Economic Development in the Twenty-first Century: A Comparative Study of Kettering and Petrobras Universities and their Benefit in Egypt Education: The International Council of Comparative Education Societies - The Egyptian Association for Comparative Education and Educational Administration, Volume 16, pp. 39, 275 - 335.

Al-Sisi, Areej Hamza Mahmoud. (2018 AD). Proposed strategies to align the Saudi higher education for girls to their developmental role. The Future of Arab Education: The Arab Center for Education and Development, Volume 25, pp. 111, 157-176.

Al-Shathry, Abdulaziz bin Nasser bin Abdulaziz. (2014). Corporate universities as an entry point to activate the partnership between universities and productive institutions in the Kingdom of Saudi Arabia. Journal of Human and Social Sciences: Imam Muhammad bin Saud Islamic University - Deanship of Scientific Research, pp. 34, 13-84.

Schleicher, Andreas. (2019 AD). Global Excellence How to build a school system for the twenty-first century. Kingdom of Saudi Arabia: Translation of the Arab Bureau of Education for the Gulf States.

Al-Shammari, Naif Muhailib Al-Muhailib. (2014). Saudi National University Education: Reality and Prospects. Taif University Journal for Human Sciences: Taif University, Vol. 3, No. 11, 237-282.

Aref, Osama bin Hassan, Abdul Hamid, Muhammad Hamzah, Hegazy Ahmad Abu al-Fadl. (2018 AD). Quality of learning outcomes in Saudi universities and their role in meeting the requirements of the Saudi labor market according to Vision 2030 AD Journal of Scientific Research in Education, Ain Shams University - Girls College of Arts, Sciences and Education, Vol.19, Part 4, pp. 683-741.

Abdel Qader, Ramadan Mahmoud Abdel-Alim. (2020 AD). A future vision to improve the quality of the outputs of Saudi higher education to meet the needs of the labor market to achieve the vision of the Kingdom 2030 AD, Arab Journal of Educational and Social Studies, Issue 15, Majmaah University.

Abdullah, Sahar Aweys, Mahmoud, Youssef Sayed, and Muhammad, Sanaa Hashem. (2017 AD). Patterns of higher education in light of cyberspace and the required competencies: an analytical study. Fayoum University Journal of Educational and Psychological Sciences: Fayoum University - Faculty of Education, Vol.7, C1, 277-308.

Al-Otaibi Ahed, (2018 AD) Recommended universities in Saudi Arabia for distance education, available at https://www.sayidaty.net/node/756241, retrieved on 1/20/2021.

Al-Otaibi, Munir. The son of. Patriotic. (2010 AD). The suitability of higher education outputs to the needs of the Saudi labor market: analytical studies. The Educational Journal - Kuwait, Volume 24, Issue 94, 251-288.

Al-Otaibi, Munira Nayef, and Al-Shadi, Nada Ibrahim (2020 AD). The education system in the Kingdom of Saudi Arabia and the Arab world, Riyadh: Al-Rashed Library.

Al-Arimi, Jamal Muhammad Salih, and Abu Ashour, Muhammad Ali. (2019 AD) The role of university academic leaders in transforming public Jordanian universities into productive universities (unpublished PhD thesis). The University of Jordan, Amman.

Al-Assaf, Saleh bin Hamad. (2012). Introduction to research in the behavioral sciences. I 2. Riyadh: Dar Al Zahraa

Asiri, Alia Muhammad. (2018). A proposed perception from the perspective of Islamic education to confront the problem of unemployment and its implications in light of the needs of the Saudi labor market. The Journal of Education: Al-Azhar University - College of Education, vol. 177, Part 2, 538-582.

Al-Aqeel, Abdullah bin Aqeel. (2013 AD). Education policy and system in the Kingdom of Saudi Arabia. 10th floor, Riyadh: Al-Rashed Library.

Alwan, Siham Ahmed Mohamed. (2016 AD). Corporate universities and meet the requirements of the labor market in India, Russia and the United States of America, and the possibility of benefiting from them in Egypt. Journal of Comparative and International Education: The Egyptian Association for Comparative Education and Educational Administration, vol. 2, p. 5, 213-347.

Essawi, Rasha Mukhtar Abdel Rahman, Al-Jiyar, Suhair Ali, and Jumaa, Fatima Ali Al-Saeed. (2019 AD). Developing research universities in Egypt in light of the experiences of some countries. Journal of Scientific Research in Education: Ain Shams University - Girls' College of Arts, Sciences and Education, Vol. 20, C 11, 919-936.

Al-Issa, Ahmed. (2017 AD). The opening speech of the International Conference and Exhibition of Higher Education entitled: “Saudi universities and the 2030 vision: knowledge is the fuel of the future. Riyadh 12-13 April 2017.

Freej, Amani Samir Daoud. (2018 AD). A proposed vision for the competencies of students of the Faculty of Art Education in the light of the skills of the 21st century. Emsia Magazine: Emsia Association, Education through Art, vol. 13,14, 262_291.

Fadil, Rice. (2015 AD). The role of quality education in the alignment between higher education outcomes and the requirements of the labor market. A working paper submitted to the Fifth International Arab Conference for Quality Assurance in Higher Education, which was held from March 3 to 5, 2015, at the University of Sharjah.

Falih, Farouk Abdo; And Zaki, Amjad Abdel Fattah. (2003 AD). Future studies an educational perspective. Amman: House of the March

Al-Majid, Ibtisam bint Hamad bin Abdullah. (2018 AD). A proposed conception of financing alternatives in Saudi universities in light of the productive university philosophy. Journal of the Islamic University for Educational and Psychological Studies: The Islamic University of Gaza - Scientific Research and Graduate Studies Affairs, Vol. 26, Issue 6, 30-. 52.

Council of Economic and Development Affairs, Kingdom of Saudi Arabia. (2016 AD). The Kingdom of Saudi Arabia Vision 2030 document is available at https://vision2030.gov.sa/ar/programs/NTP

University Affairs Council. (2020 AD) Universities System, Riyadh: King Fahd Library Indexing for Publishing.

Muhammad, Rajab Ahmad Atta. (2020 AD). Research partnership between Egyptian universities and the business community in light of the experiences of Canada and Singapore. The Educational Journal: Sohag University - Faculty of Education, C70, 381 470.

Murad, Sami. (2016 AD). Activating the partnership between universities and the private sector and their role in administrative development in the Kingdom of Saudi Arabia, a scientific paper presented to the Conference on Administrative Development in Light of Economic Challenges, held from November 22 to 24, Riyadh: Kingdom of Saudi Arabia.

Al-Maskhim, Najat Ahmed Mustafa, and Al-Basri, Laila Saleh Hajji. (2016 AD). Specializations of higher education and the labor market in the Kingdom of Saudi Arabia and the challenges of the graduate: a case study in the Eastern Province. The Human and Social Sciences Generation Journal: The Generation Center for Scientific Research, vol. 26, 133-149.

Al-Melhem, Nasser Abdel-Aziz. (2008 AD). Academic accreditation for public education schools in the Kingdom of Saudi Arabia as a "suggested model". Unpublished PhD thesis, College of Education, King Saud University, Riyadh.

The Kingdom of Saudi Arabia, National Center for Measurement and Evaluation, (2019 AD) (Higher Education Outputs Project) retrieved on 9/1/2019 / available at https://www.qiyas.sa/ar/Exams/Education/Pages/NationalProjectForMeasOutputHE.aspx

Princess Noura Bint Abdul Rahman University website 2021 AD The history of the university, its vision, mission and goals is available at https://www.pnu.edu.sa/ar/Pages/UniversityHistory.aspx

Encyclopedia website (1442 AH). Information about the developed affiliation system in Saudi universities 1442 is available at https://www.mosoah.com/career-and-education/universities-and-colleges/the-affiliation-system-developed-in-saudi-universities/

Al-Nazir, Muhammad Abdullah. (1435 AH). A proposed program to develop the teaching of mathematics in the middle school. Unpublished PhD thesis, College of Education, King Saud University, Riyadh.

Hilal, Naji Abdel-Wahab. (2016 AD). Models of virtual university education and the possibility of achieving the principle of equal educational opportunities in the Saudi education system: a field study. Culture and Development: Culture for Development Association, S16, No. 101, 73-193.

The Saudi Ministry of Education, 2021, the website of the Ministry of Education is available at https://www.moe.gov.sa/ar/Pages/default.aspx

Ministry of Education, Agency for Planning and Development, 2018, Graduating Students in the Undergraduate Level according to the field of study for the academic year 1437-1438 AH Retrieved on 11/12/2019 Available at https://departments.moe.gov.sa/PlanningDevelopment/RelatedDepartments/Educationstatisticscenter/EationDetailedReports/ Pages / default.aspx

The Ministry of Education (1400 AH), a document of education policy in the Kingdom of Saudi Arabia. 3rd floor, Riyadh.

Yunus, Magdy Mohamed. (2002 AD). The suitability of Saudi university graduates to the needs of the Saudi labor market. Journal of Psychological and Educational Research, Faculty of Education, Menoufia University - Egypt, Volume 17, Issue 3, 44 -75.

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

Journal of Islamic University

for Educational and Social Sciences

Refereed Periodic Scientific Journal